

القبائل الرحل في العراق
وسياسة توطينهم وأهم مشروعاتها القابضة والمقرحة

عبد الحليم عريم

عميد كلية الحقوق

2

رئيس الدائرة العلمية للاجتماع والخدمة الاجتماعية
بجامعة بغداد

(بحث مقدم للمؤتمر التاسع للخبراء العرب في الشؤون الاجتماعية والعمل)

ساعات حامية فنان على طبعه

● 2011年12月10日(星期六) 晴

1970

طبع بمطابع دار الزمان — بغداد



For Sale of Exchange
Central Library
University of Baghdad

القبائل الرّحل في العراق

وسياسة توطينهم وأهم مشروعاتها القابضة والمقرحة

عبد الجبار عريم

عميد كلية الحقوق

و

رئيس الدائرة العلمية للاجتماع والخدمة الاجتماعية

بجامعة بغداد

«بحث مقدم للمؤتمر التاسع للخبراء العرب في الشؤون الاجتماعية والعمل»

ساعدت جامعة بغداد على طبعه

جميع الحقوق محفوظة

١٩٦٥

طبع بمطابع دار الزمان — بغداد

956
A42

مقدمة عامة

منذ ان نشأ علم الاجتماع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على يد مؤسسه (اوگست كومت) في سنة ١٨٤٢ منفصلا عن الفلسفة اخذ ينمو نموا سريعا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مكونا نظريات ومناهج بحث خاصة به في ضوء الطرق العلمية التجريبية التي سادت في العلوم الطبيعية .

ولقد كان هم العلماء في هذه الفترة من الزمن اي طوال القرن التاسع عشر مركزا في نظريات علم الاجتماع وفي اهدافه الرئيسية . وقد سادت فكرة البحث عن اصل وجود المجتمع واهم مكوناته اغلب هذه النظريات .

وفي مطلع القرن العشرين بدأت تتطور الابحاث في ميدان علم الاجتماع تحت تأثير المذهب الوضعي في تفسير الظواهر الاجتماعية ودراسة المجتمع من مختلف نواحيه ، وبذلك بدأ التحول يتجه من النظريات الى طرائق البحث العلمي في دراسة المجتمع وتفسير الظواهر الاجتماعية .

واصبح علم الاجتماع ونظرياته وطرق البحث فيه تلقى اهتماما خاصا من علماء الاجتماع والعلوم الاجتماعية الاخرى ، وذلك لاهميته في دراسة المشاكل الاجتماعية وطرق علاجها وتطوير المجتمع من مرحلة الى مرحلة افضل ، ورفع مستوياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الى مستوى اعلا ، حيث نهل فيه العوامل التي تسبب المشاكل الاجتماعية وتزيد من شقاء الانسان ومتاعبه .

ولقد انتهى الجدل بين العلماء فيما يختص بإمكانية قيام علم لدراسة المجتمع يسمى (بعلم الاجتماع) واصبح الامر مقروغا منه . بل ان

الرائى قد استقر على ان علم الاجتماع هو علم موضوعي نه نظرياته وطرق بحثه الخاصة ، وله اهميته الخاصة بين العلوم الاجتماعية التي تهتم في دراسة المجتمع واكتشاف القوانين التي تسيطر في توجيهه وتطوره .

ولقد اتسعت دائرة ابحاثه وميادين اختصاصه حتى شملت تقريبا جميع فروع المعرفة الانسانية من عالم الطبيعة الى عالم الاجتماع . ولم يقتصر ميدان بحث على دراسة المجتمعات الحاضرة بل تعداها الى دراسة علم الاجتماع التاريخي ، الذي يبحث في العوامل التاريخية التي نشأت عنها بعض مظاهر المجتمع الحديث ومشاكله الاجتماعية والحضارية . ونتيجة لاتساع دائرة البحث في علم الاجتماع فقد اصبح التخصص في فرع من فروعه امرا تقضي به الضرورة .

وعلم الاجتماع يعنى بدراسة المجتمعات غير البدائية التي تعيش في الحال الحاضر . اما المجتمعات البدائية التي لا تزال تعيش في حالة بدائية تمثل حياة العصور القديمة فأن امر دراستها يدخل في نطاق علم آخر هو علم الانثروبولوجي .

وقد يبدو لأول وهلة ان دراسة موضوع البدو هو من اختصاص علم الانثروبولوجي ، ولكن الواقع ان البدو الرحل هم ليسوا من صنف المجتمعات البدائية بل هم فئة من سكان مجتمع اكثر تقدما من الناحية الحضارية والاجتماعية من السكان البدائيين المعزولين تماما عن اي مظهر من مظاهر الحياة الحاضرة ولو بأبسط اشكالها . وهم يعيشون في عزلة تامة كما كانوا في العصور البدائية الاولى لا علاقة لهم بعالم اليوم اطلاقا .

والقبائل البدوية الرحالة اكثر تقدما وارتقاء من المجتمعات البدائية .

ولذلك فان موضوع دراستهم كطائفة من سكان المجتمع يدخل ضمن دائرة علم الاجتماع .

ولكن دراسة بعض المظاهر الحضارية والاجتماعية كالعادات ،
والثقافة ، وطراز الحياة ، وطرق معيشتهم هي الأخرى تدخل ضمن
نطاق علم الأنثروبولوجي من ناحية دراستها الوصفية والتحليلية . وهي
أما أن تدخل في موضوع علم الأنثروبولوجي الحضاري أو
الأنثروبولوجي الاجتماعي .

وعلى العموم فإن دراسة موضوع القبائل الرحل (أو ما يطلق عليهم
بالاصطلاح العربي البدو) هو من اختصاص علم الاجتماع لأن البدو
يكونون جزءاً من المجتمع في نهاية الطرف من المنحنى عند تقسيم المجتمع
إلى أقسام رئيسية . فحينئذ يكون البدو في الدرجة الثالثة من الكائن
من الناحية المدنية فالتقسيم الثلاثي للمجتمع . يبدأ حسب الترتيب
التالي في نطاق علم الاجتماع .

Urban

١ - سكان المدن

Rural

٢ - سكان الأرياف

Nomadic tribes

٣ - سكان القبائل الرحالة

فالبدو هم من الدرجة الثالثة من الناحية المدنية لأنهم محرومون من
أسباب الحياة المدنية العاصرة من ناحية الوسائل المادية .
ولكنهم لا يمكن اعتبارهم متخلفين حضارياً في الجانب الغير المادي
من الحضارة . بل ربما تفوق بعض ثقافتهم وعاداتهم وقيمهم أرقى
قواعد التنظيم للعلاقات الاجتماعية في المجتمعات المتقدمة الراقية .

ولسنا بصدد مقارنة النظام الحضاري والاجتماعي البدوي مع
غيره . بل أن طرق الموضوع جاء عرضاً بصدد التأكيد على أن المجتمع
البدوي ودراسته يقع في دائرة علم الاجتماع ، ولو أن اهتمام علماء
الاجتماع بهذا الميدان لم يظهر إلا حديثاً وبصورة واضحة في العشرين
سنة الماضية . وهي الفترة التي تلت الحرب العامة الماضية . حيث
نشطت المؤسسات الدولية في دراسة موضوع القبائل البدوية الرحالة
التي تكون جزءاً لا يستهان به من سكان العالم . يتجولون في مناطق

واسعة في جميع القارات تقريبا من امريكا الجنوبية الى الشمال الافريقي
والجزيرة العربية حتى اواسط جنوب شرقي اسيا وفي استراليا ايضا .
لقد كان العلماء في الماضي يهتمون بدراسة العادات والتقاليد
وطراز حياة هذه الجماعة من البشر ، وهي في الواقع لا تعدو ان تكون
مجموعة معلومات مستقاة عن طريق المشاهدة او عن طريق ما كتبه البعض
من مختلف المصادر ، وتمكس معظم هذه الكتب وصفا لما شاهده
هؤلاء الكتاب او ما دونه غيرهم من الكتاب . واغلب هذه الكتابات
تستهدف اظهار التخلف الحضاري والتأخر العام عن مستوى ما وصلت
اليه المدنية الحديثة في جانبها المادي .

وقد حدث خلط واضح عند وصف الحياة العامة لهذه الجماعة من
البشر الذين يطلق عليهم (البدو) بين الجوانب التي تتعلق بالتسدين
والجانب الذي يتصل بالحضارة ، فعندما يصف الكتاب حياة
هذه الفئة من المجتمع يظهر عنهم بشكل جماعة متخلفة حضاريا ومتأخرة
عن التقدم الاجتماعي لمستوى المجتمعات المتقدمة الحديثة .

ولكن الباحث العلمي يرى غير ما يراه هؤلاء الكتاب الذين
يطلقون بصورة عامة (كلية التخلف الحضاري) على هذه الفئة دون
التمييز بين الجانبين (الجانب المادي الذي يتصل بالمستوى المدني الخاص
بمظاهر الحياة الحديثة . والجانب المعنوي وهو الذي يتعلق بالجانب
غير المادي - وهو الجانب الحضاري الذي يتصل بالعادات والتقاليد
والقيم التي تنظم الروابط الاجتماعية بين افراد هذه الفئة من المجتمع) .
فالبدوي الذي يعيش متقلا في الصحراء ويعيش على ما تجود به
الطبيعة من ماء ومطر وكلا للرعي ، هو ولا شك متخلف من
ناحية مستوى الرقي الاجتماعي المتصل باستخدام الوسائل الحديثة التي
تمكس تقدما مدنيا من ناحية العمران والسكن . ووسائل الحياة المادية
الاخري المتعلقة بالجوانب المختلفة من الحياة الاجتماعية بمختلف
مظاهرها الثقافية والاقتصادية والصحية ووسائل الترفيه المتصلة

بالإنسان كوحدة بايولوجية واجتماعية وروحية ، التي يمكن انبعاثها عن طريق الانتاج المادي الذي يوفر اشباع هذه الحاجات .

ولكن البدوي المتخلف في حياته المدنية والمحروم من وسائل الحياة المدنية القائمة على الانتاج المادي الذي توفر للإنسان عن طريق العلم والتكنولوجيا ، لا يمكن اعتباره متخلفا حضاريا في الجانب المعنوي لمفهوم الحضارة العام .

فالتقاليد البدوية والقيم الحضارية ، والعادات ، والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الحضاري البدوي تقوم على قواعد ومبادئ تعتبر من الاسس الرئيسية لمقومات الرقي الاجتماعي في مقياس العلم الحديث .

فالتحليل العلمي لبعض جوانب النظام الحضاري للمجتمع البدوي يعكس ارقى ما توصل اليه علم الاجتماع الحديث من قوانين تنظيم الروابط الاجتماعية بين الافراد في المجتمع الحديث . فالتضامن الاجتماعي والتضحية في سبيل الجماعة . واحترام القيادة السليمة والتقيّد بالقوانين التي تفسر الجماعة . واحترام حرمة الإنسان . والتعاون الجماعي في حماية افراد المجتمع ، كل هذه القيم نجدها واضحة في النظام الحضاري البدوي .

وهذه القيم تعتبر من اهم المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها حياة المجتمع الحديث ، وبصورة خاصة هي ما تحتاجه المجتمعات المتخلفة في سبيل نهضتها ورفيها . وما تحتاجه المدنية الغربية الحديثة في ازمتها التي حصلت نتيجة التقدم السريع الهائل في الجانب المادي للحضارة نتيجة لتقدم العلم والتكنولوجيا ، وتخلف المجتمع في الجانب المعنوي الذي يمثل القيم والقواعد والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها حياة المجتمع من الناحية الادبية والمعنوية ، تلك التي تنظم الروابط الاجتماعية بشكل يضمن حياة الافراد ويوفر لهم وسائل العيش والقدرة على الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي لتوفير حياة افضل لغالبية افراد المجتمع

عن طريق التنظيم الاجتماعي السليم ، الذي يستهدف احترام حريات
الأفراد وضمان حقوقهم والاستفادة من الواجبات المترتبة عليهم على
أعلى مستوى ممكن في ظل تقدم المجتمع على مستوى عام . ولذلك
نجد أغلب الباحثين من الكتاب الغربيين والذين تأثروا بهم ينظرون إلى
تقسيم حياة الجماعة البدوية من زاوية وجهة النظر المدنية التي تشمل
المظاهر المادية بصرف النظر عن روح النظام الحضاري الذي يثلّ تقدما
ورقيا في الجانب المعنوي من الحضارة البشرية .

ولهذا السبب ، أي إهمال الجانب المعنوي من حياة هذه الجماعة
هو موضوع اهتمام الباحثين من علماء الاجتماع في العصر الحديث
الذين يستهدفون في دراساتهم لهذه الفئة من المجتمع تحليل القيم
والتقواعد والمبادئ التي يقوم عليها نظامهم الحضاري وأهدافه الرئيسية
فيما يتصل بحياة الجماعة ككل وحياة الأفراد كأفراد .

ولقد بقي الغربيون ينظرون إلى البدو وحياة البداوة وكأنها ملور
متأخر عن المستوى الذي وصلت إليه المدنية الحديثة . فجاءت كتاباتهم
وفيها الشيء الكثير من المعلومات الناقصة أو المشوهة فاستغلت للدعاية
ضد بعض الشعوب ، وبصورة خاصة ضد العرب حيث قد صورت لهم
حياة البدو بشكل مثير للسخرية والازدراء . أمّا لا نريد أن نتكر
بعض ما قدمه الكتاب الغربيون عن حياة البدو من معلومات خدمت علم
الاجتماع والاثنولوجي وأمدته بثروة من معلومات قيمة ، ولكننا
نحتاج إلى إعادة النظر في دراستها وتحليلها في ضوء النظريات الحديثة
لعلم الاجتماع وطرق البحث فيه .

على أن يقوم بهذه الدراسات العلمية إخصائيون درسوا في مدارس
علمية حديثة ليتجنبوا سيطرة الأفكار الغربية التي انتشرت في كتابات
الباحثين الأجانب ومن تأثر بهم من الكتاب الشرقيين أنفسهم ، الذين
يجهلون طبيعة النظام الحضاري العربي ومقومات هذه الحضارة في بناء
كيان الجماعة وخدمة الفرد والمجموع على السواء .

ن دراسة المظاهر الخارجية لحياة مجتمع من مجتمعات دون معرفة القيم والمبادئ التي تطوي تحت تلك المظاهر من معاني واغراض يحجب عن الباحثين معرفة طبيعة هذه المظاهر الخارجية التي تختلف في شكلها عن مظاهر النظم الاخرى السائدة في المجتمعات المتقدمة ، ولذلك فان دراسة موضوع البدو وتطويرهم ورعايتهم والاهتمام بأجراءات تحسين احوالهم هو امر حيوي تقضي به الضرورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع العربي ، فضلا عن العوامل الافانية الادبية التي التي تفرض على المجتمع الحديث . الاهتمام باختلاف قطاعات المجتمع والاهتمام بمعالجتها وتحسين احوالها الاقتصادية والاجتماعية . والاستفادة منها لدمجها مع المجتمع المتقدم عنها كي لا تبقى معزولة ومحرومة من وسائل العيش التي تقوم على المدلية الحديثة ثم الاستفادة منهم كمجموعة لا يستهان بها ضمن القوى الاجتماعية في العمل والانتاج والنشاط الاقتصادي .

ولقد اهتمت المنظمات الدولية بعد الحرب العامة الثانية في امر دراسة البدو والقبائل الرحالة وبصورة خاصة منظمة (اليونسكو U.N.E.S.C.O) وهي منظمة هيئة الامم للشؤون العلمية والثقافية . ومنظمة العمل الدولية I.L.O. ومنظمة الصحة العالمية W. H. O . وكذلك منظمات اقلية اخرى كمركز التسريب الثقافي لتطوير الجاعات المحلية الخاص بالدول العربية . المسمى (A.S.F.E.C.) . وكذلك جامعة الدول العربية واقامها المختلفة . واول مؤتمر فني لدراسة مشكلة البداوة وموضوع توطئتهم عقد في جنيف سنة ١٩٦٣ .

بناء على استجابة منظمة العمل الدولية في مؤتمر المستشارين في جلسة انعقاده الاولى في اكتوبر سنة ١٩٦٢ حيث جاء في بعض توصياته ضرورة الاهتمام بدراسة الجاعات المحلية وسكان العشائر الرحالة . تم عقد مؤتمر آخر في سنة ١٩٦٤ في جنيف من ٦ - ١٧

نيان . وقد بحث المؤتمر موضوع البداوة ومشكلة توطينهم . وقد حضر المؤتمر خبراء مندوبون من حكوماتهم من الدول الآتية من الشرق الاوسط وافريقيا . وهذه الدول التي اشتركت في هذا المؤتمر هي العراق ، الجزائر ، الجمهورية العربية المتحدة ، الاردن ، ليبيا ، مراكش ، السودان ، وسوريا ولم يحضر ممثل السعودية العربية ويران .

وقد قدمت طائفة من الابحاث من كافة الخبراء المشتركين في هذا المؤتمر . وكان مندوب الجامعة العربية حاضرا جلسات هذا المؤتمر . وقد انتهى المؤتمر الى توصيات واقتراحات سوف تنشرها في بحثنا المقدم الى هذا المؤتمر في جنيف عند نشر البحث في اللغة الانكليزية في فرصة قريبة .

ولقد اهتمت الجامعة العربية في ما جاء في بعض هذه التوصيات التي انتهى اليها مؤتمر جنيف في سنة ١٩٦٤ .

ولذلك قررت الجامعة العربية عقد مؤتمر من الخبراء العرب لدراسة موضوع البدو وتحضيرهم وتوطينهم . وكان الخبير العراقي قد كلف بتقديم هذا البحث . وهو موضوع (يتناول دراسة القبائل الرحل في العراق وسياسة توطينهم واهم المشروعات القائمة او المقترحة) .

واستجابة الى الدعوة الموجهة اليها من الامانة العامة لجامعة الدول العربية . فقد قدمنا هذه الدراسة الى المؤتمر التاسع للخبراء العرب في الشؤون الاجتماعية والعمل الذي انعقد في مدينة القدس من ٨ - ١٣ نيسان سنة ١٩٦٥ .

ولقد حاولنا في هذه الدراسة تحديد الموضوع وتعريف البداوة كنقطة ارتكاز رئيسية للبدء في البحث فيه بطريقة علمية .

وقد رأت جامعة بغداد نشر هذا البحث للاستفادة منه نظرا لاهيته ولانه يتصل بموضوع حيوي يكون مشكلة من ادق المشاكل الاجتماعية

والاقتصادية والميانية في العصر الحديث . وبصورة خاصة للمجتمع العربي الذي اصبحت مشكلة البداوة فيه تكون خطرا من نواحي عديدة واهمها الجانب السياسي في بعض البلدان العربية في الشرق الاوسط ، بجانب المشكل الاجتماعي والاقتصادي الذي هو الاخر يعتبر امرا هاما بالنسبة للمجتمع العربي في سيرة الحاضر نحو التطور والارتقاء ومعالجة مشاكله في الوجة المختلفة من اجتماعية الى اقتصادية الى سياسية .

ولاشك ان معالجة موضوع البدو ورعاية شؤونهم ، وتحسين احوالهم ، امر حيوي يلقي على الدولة واجبا اساسيا في دراسة هذه المشكلة ، وتطوير حياة هذه الجماعة لتندمج مع المجتمع كجزء منتج فيه وتخليصهم من حياة الاتكال على قوى الطبيعة ، وهذه القوى الطبيعية لا يمكن الاعتماد عليها في توفير وسائل العيش .

لذلك فان اهم مستلزمات المجتمع الحديث هو الاستفادة من العلم لمعالجة فوضى الطبيعة وفضلا عن هذا فان الواجب الانساني والاجتماعي يفرض علينا الاهتمام في امر هذه الفئة من السكان وتطوير حياتهم واقتادهم من هذه الحياة غير المستقرة والتي ينقصها الضمان لانهم يعيشون تحت رحمة ما تجود به الطبيعة .

والطبيعة لا ترحم . وعلى المدنية الحديثة يلقي العبء الاكبر لمقاومة قساوة الطبيعة نحو الانسان ، وتخليصه من الاعتماد عليها والركون الى وسائل المدنية الحديثة التي تقوم على العلم والتكنولوجيا ، وبغير هذين العاملين الحيويين لا يستطيع مجتمع متخلف في العصر الحديث ان يهيئ وسائل نهضته وتقدمه وارتقائه .

ان المجتمع العربي اليوم يمر بمرحلة من ادق المراحل في تاريخ حياته ، مرحلة تميز بصراع عنيف بين مختلف القوى قديمها وحديثها ،

ومن القوى التي تشترك في هذا الصراع قوة تمثل تيارا يهدف نحو
تحرر شامل في جميع مظاهر الحياة وبرزها الناحية الاجتماعية في مختلف
مجالاتها الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، ولعلم الاجتماع وظيفته الأساسية
في بناء المجتمعات المتخلفة ، نأمل أن يكون لهذا العلم دوره الفعال في هذه
الحركة التحررية الشاملة لبناء مجتمع أفضل يسوده الاستقرار وتستغل
فيه كافة الطاقات البشرية والأمكانيات الطبيعية في تحقيق نهضته وتقدمه
وارتقائه .

عبدالجبار عريم

بغداد في ١/٧/١٩٦٥



القسم الأول

البدو

وسياسة التوطين في العراق

مقدمة :

يتناول هذا البحث مسألة العشائر البدوية الرحالة في العراق وموضوع توطينهم واسكانهم ودراسة الوسائل والمشروعات التي تتعلق في أمر هذا التوطين والاسكان .

ان مشكلة البدو ليست حديثة العهد بل هي في الواقع من المشاكل المعقدة المزمنة التي يمتد تاريخها الى العهد العثماني . ثم امتدت هذه المشكلة في عهد الاحتلال البريطاني وطوال الحكم الوطني والى الحال الحاضر .

ولقد كان البدو في العهد العثماني مصدر قلق واضطراب لانهم كانوا يمارسون الغزو والنزاع فيما بينهم كان امرا مألوفاً ، وكانت طرق المواصلات الصحراوية تقع تحت رحمتهم وكثيرا ما كان الأمن يتعرض للخطر نتيجة الاعتداءات التي تقع على القوافل التجارية التي تمر في الطرق الصحراوية . وقد استمر خطر البدو على الأمن في زمن الاحتلال واثناء الحكم الوطني نتيجة المصادمات العشائرية التي تقع بين العشائر على الحدود السورية والسعودية ، لذلك كانت لهم ادارات شرطة خاصة في كل من البادية الشمالية والبادية الجنوبية . وقوة من الشرطة تقوم بدوريات مستمرة لصيانة الأمن والاستقرار . ولكن خطر الغزو والمنازعات القبلية قد خفت تدريجيا خصوصا منازعات الحدود ولم يعد البدو يشكلون خطرا على الأمن في الحال الحاضر .

ولكن هذه الجماعة البشرية بقيت معزولة عن بقية السكان لها حياتها الخاصة بها وميادين تجوالها في الصحراء خارج المدن والقرى والارياف .

ورغم أن الاحصائيات تدل على هبوط في عدد سكان هذه الجماعة إلا أن عددهم لا يزال كبيرا . ولا تزال هذه الجماعة البشرية تعيش في اسلوب بدائي بعيد كل البعد عن مفاهيم المدنية الحديثة بأبسط اشكالها .

ولا يزال البدو يعيشون على المراعي والكلاء ، يهاجرون الى المناطق النائية في الصحراء لرعي مواشيهم ويتنقلون من مكان الى آخر طول موسم الرعي الذي يمتد حوالي ستة اشهر . ويقطعون مسافات بعيدة يقتربون من الحدود السورية والحدود السعودية ويتجول في هذه المناطق العشائر البدوية العربية ؛ اما العشائر الكردية الرحالة فأنها تتجول في المناطق الشمالية الشرقية في الحدود العراقية الايرانية .

ان الفرض من هذا البحث هو دراسة عامة شاملة يقصد بها جمع المعلومات اللازمة عن حالة البدو وما يتعلق بالمشروعات التي تستهدف توطينهم واسكانهم واصلاح حالتهم بنقلهم من حالة البداوة التي يسودها عدم الاستقرار الى حالة حضرة يسودها الاستقرار ، وهو شرط اساسي لعملية الاستيطان والتهذيب والتدريب على اعمال تساعد على اجراءات استقرارهم في مناطق السكن . أن موضوع القبائل البدوية الرحالة ومشكلة استيطانهم لم يكن موضع عناية المسؤولين منذ الزمن العثماني واثناء الاحتلال البريطاني وحتى في زمن الحكم الوطني ، لا بل ان السياسة التي اتبعت معهم لم يكن هدفها اصلاحهم ونقلهم من حالة البداوة الى حالة الاستقرار والاستيطان . اذ قد لعبت الاغراض السياسية في موضوع البدو دورا هاما في عهد الاحتلال البريطاني منذ سنة ١٩١٧ واثناء الحكم الوطني . فقد كانت القبائل البدوية بعزلتها تشكل قوة يستفيد منها الاستعمار وكذلك الحكومات في عهد الحكم

الوطني . فقد كان أغلب رؤساء هذه القبائل البدوية اعضاء في مجلس النواب أو الاعيان اثناء الاحتلال وفي زمن الحكم الوطني .
ولما كانت هذه الدراسة لا تتناول الجوانب السياسية لموضوع القبائل البدو الرحل فسوف لا ندخل في تفاصيل هذا الموضوع . رغم اننا نضطر احيانا الى مس جوابه بما لما تقتضيه ضرورات البحث العلمي .

ان المعلومات المتيسرة لنا عن البدو في الواقع لا تمدو أن تكون معلومات تتناول الحياة الاجتماعية والحضارية التي تصل بعاداتهم وتقاليدهم وطراز معيشتهم مما يهتم به عادة (علما الاثروبولوجي) بصورة خاصة ، وعلماء الاجتماع بصورة عامة . أن المعلومات المنتشرة في مختلف الكتب والنشرات لا تعطي صورة حقيقية لحالة البدو في الحال الحاضر من الناحية الحضارية والاجتماعية والاقتصادية . ولا تظهر لنا ما اذا حصلت فعلا تغيرات فكرية في الرأي العام البدوي عما كان عليه قبل ثلاثين سنة .

وعلى هذا فإن المعلومات المتيسرة لنا تحتاج الى تحقيق وتمحيص بمقتضى الطرق العلمية الحديثة لمعرفة مدى كفايتها قبل الاعتماد عليها في التخطيط العلمي لمعالجة مشكلة البدو الرحل وموضوع استيطانهم . وانطلاقا من هذا الرأي لا بد أن نشير الى أن هذا البحث محدد بأغراضه بحيث لا يتجاوز الحدود الموسومة الا بقدر ما يهيء المعلومات اللازمة لغرض مؤتمر الخبراء العرب للشؤون الاجتماعية الذي سيتناول بحث (مشكلة القبائل البدوية الرحالة العربية والكردية وسياسة الاستيطان) .

وسوف يعالج البحث هذا الموضوع في العراق فقط . ولا بد من الاشارة هنا الى أن احصاءات كافية حول بعض خصائص القبائل الرحالة ليست متيسرة ، كالزواج والطلاق ومستوى الولادات والوفيات ونسبة التعليم بينهم في الحال الحاضر .

كما أن احصاءات النفوس الخاصة بالقبائل البدوية الرحل سواء كانت عربية أم كردية ليست مضبوطة ولا دقيقة ، وعلى أية حال فإن الاحصاءات المتيسرة من مختلف المصادر قد سخدمت في هذا البحث بقدر الامكان .

وقد حاولنا الرجوع الى المصادر الرسمية كالتقارير المحفوظة في الوزارات ذات العلاقة كالداخلية والبلديات والشؤون الاجتماعية والتخطيط للاستعانة بها على معرفة الخطوط العامة لسياسة توطيئ القبائل الرحل في العراق . وقد استعنا في الاحصاءات المتيسرة في مديرية النفوس العامة لاستجلاء بعض جوانب الموضوع .

ولاجل تحديد موضوع الدراسة التي سيتناولها هذا البحث رأينا أن نهد له بقدمة عن سكان العراق الذي تكون القبائل الرحالة جزء منه .

(١) سكان العراق :

ينقسم سكان العراق من حيث الخصائص المدنية الى اقام ثلاث رئيسية :

- ١ . سكان المدن : وهم السكان الذين يسكنون المدن .
- ٢ . سكان الارياف : وهؤلاء يسكنون المناطق الزراعية والقرى الريفية .
- ٣ . سكان القبائل الرحل : وهؤلاء هم الجماعة الذين يمشون على الترحال في أغلب مواسم السنة وتنقسم هذه الجماعة الى قسمين ايضا من حيث المنصرة .

أ - قبائل البدو العربية الرحالة .

ب - القبائل الكردية الرحالة .

والذي يميز هذه الفئة من السكان عن غيرها هو انهم ليسوا مستوطنين ولا مستقرين في مكان ثابت وليس لهم سكن دائم . وذلك لانهم يمشون في حالة بدو بدو يسارون الرعي وبعض الصناعات

الحيوانية البسيطة ولا يملكون أرضا أو عقارا بل إن جميع ثروتهم من المتقولات حيث لا يملكون غير الأبل والمواشي وبعض الحيوانات التي يستخدمونها في النقل وامتعتهم الخاصة كالخيام وبيوت الشعر ومتلزماتها .

وتعيش هذه الجماعة من السكان على إنتاج الأبل والحبوب التي يكتسبونها من المناطق الزراعية عند موسم الانتاج الزراعي . حيث ينزلون الى المزارع أو بعض المناطق التجارية لشراء حاجتهم من المؤونة أثناء الصيف ، كالحنطة والشعير والتمر وما يلزمهم من كساء لاستعمالها عند انتقالهم في موسم الرعي حين يتوغلون في مسافات بعيدة في قلب الصحراء طلبا للكلأ والمراعي ، حيث يقضون شطرا كبيرا من السنة يتجولون في هذه المناطق . قد تستد فترة رحلتهم في الصحراء الى ستة أشهر حسب ظروف الرعي وهطول الأمطار حيث يكثر الكلأ وتنتشر المراعي في مساحات كبيرة في قلب الصحراء .

(٢) التوزيع الجغرافي للبادية :

يطلق على الصحراء اسم (البادية) وتقتطن القبائل البدوية الرحالة في هذه المناطق شمالا وجنوبا في المنطقة الوسطى . وكذلك تقيم العشائر الكردية في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية . وتقيم الصحراء التي تتجول فيها العشائر البدوية الرحالة الى ثلاثة مناطق رئيسية وهي :

- ١ . المنطقة الشمالية .
- ٢ . المنطقة الجنوبية .
- ٣ . المنطقة الوسطى .

منطقة البادية الشمالية (عشائر شعر)

وتشمل هذه المنطقة القسم الصحراوي الذي يقع على الجانب

الأيمن من نهر الفرات . ومركزها الإداري (الرطبة) ويبلغ نفوس القبائل التي تقيم في هذه المنطقة (حوالي ١٦٩٨٠ نسمة) وأغلب القبائل التي تتجول في هذه المنطقة هم من عشائر شمر وهذا العدد يشمل الذكور والإناث موزعين حسب الجنس كما يلي :

١ . الذكور = ٩٧٢١ نسمة

٢ . الإناث = ٧٣٥٩ نسمة

منطقة البادية الجنوبية : (عشائر الضفير)

وتشمل هذه المنطقة الصحراء الواقعة في القسم الجنوبي من العراق على الجانب الشرقي من الفرات . ومركزها الإداري (السلمان) ويبلغ نفوس العشائر التي تقيم في هذه المنطقة حوالي (٩٦٧٤ نسمة) موزعين حسب الجنس كما يلي :

ذكور = ٥١٢٧ نسمة

إناث = ٤٥٤٧ نسمة

ومعظم العشائر التي تتجول في هذه المنطقة تسمى (الضفير) . وبالأصل ترجع إلى عشائر مختلفة تضافرت مع بعضها وهي بالأصل تعود إلى قبائل مختلفة ولكنها اندمجت مع بعضها فأطلق عليها (الضفير) .

منطقة البادية الوسطى : (عشائر عنزة)

وهذه البادية هي اصغر من الباديتين الشمالية والجنوبية . وتقع على غرب الفرات وتنقسم إلى قسمين أيضا :

١ . صحراء الشامية : وتقع على الجانب الأيمن من الفرات .

٢ . صحراء الجزيرة : وتقع على الجانب الأيسر من الفرات . ومركزها الإداري هو (الحضر) ويبلغ نفوس العشائر التي تقيم في هذه المنطقة حوالي (٣٩٢٤١) نسمة موزعين حسب الجنس كما يلي :

ذكور = ١٩٨٣٨ نسمة

إناث = ١٨٤٠٣ نسمة

ويظهر من الأرقام السابقة أن الفرق بين عدد الذكور والإناث ضئيل جدا . ويبلغ عدد النفوس العام للعشائر البدوية الرحالة الآتية الذكر حوالي ٦٥٨٩٥ نسمة تقريبا . وذلك حسب إحصائية النفوس الرسمية للحكومة العراقية لسنة ١٩٥٧ واليك جدولاً في الصفحة التالية رقم - ٦ - يبين عدد النفوس للقبائل العربية الرحالة وذلك استناداً إلى إحصاءات سنة ١٩٥٧ .

جدول رقم (١)

عدد نفوس القبائل الرحالة
حسب إحصائية النفوس لسنة ١٩٥٧ موزعة حسب المناطق

المنطقة	العدد
بادية الجزيرة	٢٢٩٤٤
البادية الجنوبية	٣٦٦٠٢
البادية الشمالية	١٨٢٩٠
المجموع الكلي	٧٧٨٣٦

جدول رقم (٢)

يبين عدد نفوس كل قبيلة من القبائل
العربية الرحالة حسب مناطقهم

الاسم	المنطقة	العدد
شمر	الشمالية	١٦٩٨٠
عنزة	الوسطى	٣٩٢٤١
خفيمير	الجنوب	٩٦٧٤
المجموع الكلي		٦٥٨٩٥

يظهر من جدول رقم ١ وجدول رقم ٢ أن الفرق هو ١٢٢٠٠٠

نسبة وهذا يمثل بعض القبائل الكردية الرحالة المتجولة في المناطق
السالية .

(٣) الحدود الجغرافية :

تقع الصحراء أو البادية على الجانب الشرقي من نهر الفرات .
وتتد حتى الحدود السورية قرب (البوكمال) حتى تصل نقطة
(التنف) وتتصل بحدود شرقي الاردن والعربية السعودية عند مكان
(الركبي) في نقطة حيث تلتقي الحدود العراقية وحدود المملكة العربية
السعودية في نهاية (منطقة الحياض) من الجهة الشرقية والتي تسمى
(البقلاوة) أو (الطوال) حسب شكلها الهندسي . وهذه التسمية هي
المعروفة عند البدو .

وتتد هذه المنطقة الى الحدود الغربية لأمارة الكويت في القسم
الجنوبي للعراق ، والصحراء أو البادية مفصولة عن الالوية الخمسة
(الرمادي و كربلاء والديوانية والناصرية والبصرة) بخط يسمى (خط
العيون) يمتد من البوكمال في الحدود السورية الى جنوب العراق على
طول الصحراء حتى الكويت في الجنوب .

ويتألف خط العيون هذا من مجموعة عديدة من العيون قريبة
من بعضها ممتدة على طول الصحراء . وقسم من هذه العيون ليست
عميقة كما ان قسما منها قريبا من سطح الارض حيث يسبح الماء منها
على ارض الصحراء .

والمسافة بين خط العيون هذا وبين الالوية الخمسة التي ذكرناها
يتراوح ما بين (١٠ - ٢٠ كيلو متر) . وتسمى هذه المنطقة التي يقع
فيها خط العيون (بالرحاب) وهي ارض رملية غير صالحة للمواصلات
بالسيارات .

وان المياه المتدفقة من خط العيون غير مستغلة مع العلم ان كمية
المياه التي تصبها هذه العيون كافية لزراعة مساحة كبيرة لان المياه تجري

في بعض الاماكن على سطح الارض ويسكن استغلالها بسهولة وبأقل كلفة .

ولا يوجد في هذه المنطقة غير اثنين من هذه العيون مستغلة للزراعة وهما :

• عين صيد

ب • عين حمود

حيث تستغل مياهها للزراعة من بعض القبائل البدوية ولكنها زراعة بسيطة وليست على نطاق واسع .

(1) حركة التنقل للقبائل الرحالة :

تختلف حركات التنقل بالنسبة لكل نوع من انواع القبائل الرحالة .
• القبائل البدوية : ان هذه القبائل في حركتها تنقل مستمرة .
ينتقلون من منطقة الى اخرى على اغلب طول مدة السنة الا قليلا منها في موسم الصيف حيث يقتربون من المناطق الزراعية والقرى لغرض المؤونة استعدادا لموسم الرعي الذي يبدأ في الخريف .

وفي هذا الموسم تتحرك القبائل برحلة اساسية مع مؤناتهم وحيواناتهم وأبلهم ومواشيهم متوغلين في بطن الصحراء في مسافات بعيدة يقتربون فيها حتى الحدود السورية وحدود المملكة العربية السعودية . ويمكثون في تجوالهم طوال فصل الشتاء والربيع ومن ثم يرجعون الى المناطق القريبة من الريف عند انتهاء موسم الربيع وبداية الصيف .

وفي اثناء الصيف يشتغلون في قتل الحبوب من المزارع الى المدن القريبة التي يكون فيها مراكز تجارة الحبوب .

وتسكن القبائل الرحالة قرب الارياض والمزارع الى فترة طويلة اثناء الصيف وفي نهاية الصيف بعد الاستعداد حيث يتزودون بالمؤونة

ومواد المعيشة ثم يبدأون رحلاتهم الكبرى نحو الصحراء . وهم يسلكون بذلك طرقا معينة اثناء رحلتهم وتقلهم في الصحراء . متجهين نحو المناطق التي تكثر فيها المراعي وهي في الواقع متشرة في اماكن كثيرة من الصحراء .

وتتعدد حركة التنقل هذه على عاملين :

أ - سقوط الامطار

ب - المراعي والكلأ

ولكل قبيلة من القبائل الرحالة منطقة معينة تتجول فيها خلال الشتاء والربيع ، وتنقسم مناطق العراق الى ثلاثة مناطق حسب التقسيم الاداري لهذه المناطق كما يلي :

(١) المنطقة الشمالية :

وتقع هذه المنطقة بين الفرات ودجلة ممتدة من لواء بغداد والموصل والرمادي حتى الحدود السورية في الحدود الشمالية الغربية من العراق . وتشمل قسما من لواء الكوت وديالى حيث استوطنت بعض العشائر البدوية الرحالة على الزراعة .

(٢) المنطقة الجنوبية :

وتشمل هذه المنطقة المساحة الصحراوية الممتدة من لواء الناصرية وكربلاء والديوانية حتى المنطقة الجنوبية بين العراق والمملكة العربية السعودية متصلة بحدود امارة الكويت في الجنوب .

(٣) المنطقة الوسطى :

وتقع هذه المنطقة بين لواء كربلاء ولواء الرمادي وتمتد حتى الحدود السورية من الشمال الشرقي والمملكة العربية السعودية من الجنوب الشرقي . ويظهر من هذا التوزيع الجغرافي لحركة تنقل القبائل

البدوية • أن البادية تشمل المنطقة التي تقع على غربي الفرات من الحدود السورية الى القسم الشمالي الغربي من العراق مستدة نحو الغرب الى الجنوب والجنوب الغربي في الحدود العربية السعودية وحدود اماراة الكويت - متصلة بحدود شرق الاردن •

فهذه المنطقة الصحراوية التي يطلق عليها البادية تحدد الالوية البعة وهي (لواء بغداد • لواء كربلاء • لواء الديوانية • لواء الناصرية • لواء البصرة • لواء الموصل • ولواء الرمادي) •

(هـ) عوامل تنقل البدو :

ان الاسباب الرئيسية لتنقل البدو يرجع الى طبيعة حياتهم • اذ ان البدو يعيشون بحالة بداءة وبميدة كل البعد عن امباب المدنية الحديثة لذا كان جل اعتمادهم في حياتهم المعيشية على تاج الابل والمواشي فهي تمثل بالنسبة الى البدو وسائل المعيشة ووسائل النقل • اذ ان الحيوانات التي يفتنونها تساعدهم على حمل امتعتهم اثناء تجوالهم في مختلف فصول السنة • كما ان المواشي يستخدمونها لمساعدتهم في مواد الغذاء فيستفيدون من لبنها وما تنتجه من مواد أخرى بالإضافة الى الحبوب والتمر وهذه مصادر أخرى لمعيشتهم •

ولذلك فان طبيعة هذه الحياة تفرض عليهم ان ينتقلوا في موسم الشتاء والربيع الى بطن الصحراء طلبا للكلاء والمراعي لرعي ابلهم ومواشيهم • وفي هذه الحركة المستمرة من التنقل يعيش البدو في طريقتهم الخاصة من قواعد واصول يتبعونها في حلهم وترحالهم •

وتبدأ هجرة القبائل البدوية في نهاية شهر اكتوبر حين يبدأ هطول الامطار الموسمية في هذا التاريخ من السنة •

وفي هذا التاريخ تبدأ حركة الهجرة الموسمية نحو بطن الصحراء وهي حركة انتقال تامة حيث ينتقل البدو مع بيوتهم ومؤوتهم ومواشيهم وأبلهم وحيواناتهم الاخرى لهجرة متقلة في عرض الصحراء لفترة طويلة

قد تمتد حوالي سبعة اشهر ، حيث تبدأ من اكتوبر حتى نهاية نيسان من السنة .

ومنذ نهاية شهر نيسان (ابريل) يرجعون الى اماكنهم الطبيعية قرب الارياف والمزارع او انهم يقون خارج المزارع والارياف وليس بعيدا عنها وبقرب آبار المياه . واذا استمر المطر خلال الموسم فينتقل البدو من منطقة الى اخرى واحيانا يتجاوزون في رحيلهم هذا الحدود العراقية فيدخلون الاراضي السورية وارضى المملكة العربية السعودية وراء الكلاء والمراعي ، يقصدونها حيشا وجدت وخلال فترة الانتقال هذه يغير البدو الرحالة اقامتهم كل عشرة ايام واحيانا اطول من ذلك . هذا راجع الى عوامل عديدة . منها عوامل صحية واحيانا ترجع الى فقدان الكلاء حيث يقل عن حاجة مواشيهم وابلهم فيتركونه الى محل آخر يكون فيها الكلاء وافرا والمراعي كثيرة .

ويرجع البدو الرحالة من الصحراء عادة عند انتهاء موسم الرعي في شهر نيسان وقبل ابتداء موسم الصيف وانقطاع الامطار ، تجنباً لمخاطر الهلاك بسبب انقطاع الماء والكلاء حناية لانفسهم ولمواشيهم وابلهم وحيواناتهم ، ويقتربون من الارياف والمزارع أو بعيدا عنها قرب العيون والآبار التي يتيسر فيها الماء .

(١) الحرف التي يشتغل فيها البدو :

تختلف الاعمال التي يقوم بها البدو تبعاً الى كل صنف من اصنافهم . ويمكن تقسيم الحرف تبعاً لحالة البدو حسبما اذا كانوا قبائل رحل ام شبه رحل .

(١) القبائل الرحالة : وهذه القبائل هي التي تتجول عبر الصحراء اثناء موسم الشتاء والرياح وتقيم قرب الارياف والمزارع والآبار في موسم الصيف .

وهذه القبائل تعتمد اساساً على الابل ولهم مصلحة قليلة في

المواشي والابقار الا بقدر حاجتهم اليها لاستعمالهم الشخصي ولضيوفهم . وعلى هذا فان كمية المواشي محدودة لانها في الواقع لا تكون عنصرا اساسيا في حياتهم .

بل ان جل اعتمادهم على الابل . ولذلك فانهم يهتمون بها اهتماما اساسيا ويربونها على نطاق واسع لانها تناسب وطبيعة حياتهم وظروف معيشتهم الغير المستقرة ولهذا فان الابل لها فائدة اكبر لهم من غيرها من الحيوانات الاخرى .

فباستطاعة الجبال ان تقطع مسافات طويلة في الصحراء ولمدة طويلة دون الحاجة الى الماء . لهذه المميزات يعتمد البدو على الجبال دون غيرها . كما ان الجبال باستطاعتها ان توصل السير وتحمل الاثقال التي ليس باستطاعة الحيوانات الاخرى تحملها . وهذا يساعد البدو على الاستمرار في تنقلهم في الصحراء خلال موسم الهجرة .

ولذلك فان البدو وحدهم هم الذين يقتنون الجبال ويهتمون في تربيتها واكثارها . هذا مع العلم بان بعض عشائر شمر في المنطقة الشمالية وعزرة في المنطقة الوسطى تمارس الزراعة دوما على مياه الامطار على نطاق محدود .

واما الصناعات فانها معدومة تماما بينهم حيث لا اثر لها في حياة البدو وكذلك التجارة غير معروفة عندهم ولكنهم عادة يشتغلون بها بصورة عرضية ، وليست اساسية في المواصلات والنقل ما بين المزارع والارياف والمدن ينقلون بواسطة ابليهم المحاصيل الزراعية كالجبوب من المزارع الى المدن والقصبات .

وبعض العشائر الكردية تشتغل في المواصلات والنقل ما بين العراق وايران في الحدود الشمالية الشرقية . وبعضهم يشتغل في التجارة على نطاق محدود .

وان قمما من العشائر الرحالة قد استوطن في الشمال والجنوب والوسط في حقول النفط حيث يمارسون اعمالا في صناعة النفط الامر

الذي ساعد على استيطانهم وتغيير طبيعة حياتهم البدوية الى حياة مستقرة ضمن ظروف الحياة المدنية كبقية السكان الآخرين . خاصة في منطقة الموصل وكركوك والبصرة حيث تحول عدد كبير من البدو الى عمال في صناعة النفط . وهؤلاء الذين اصبحوا عمالا في شركات النفط لا يمكن اعتبارهم بدو بحالة لان حياتهم تبدلت تماما فاصبحوا عمالا يعيشون في حالة استقرار لانهم يعيشون قرب مراكز عملهم متدمجين مع بقية السكان فأثقلت حياتهم بحياة البداوة واصبحت حياتهم شبيهة بحياة اهل المدن المستوطنين الذين يعيشون في طراز من الحياة يختلف عن حالة البداوة التي كانوا فيها .

وليس للبدو رغبة في حياة المدن والقرى التي تعتبر بالنسبة لهم قيودا تحدد من طبيعة الحياة الحرة التي القوها وبالبساطة التي نشأوا فيها . فليست لهم رغبة في الحياة المعقدة في المدن . يتجنبون سيطرة الحكومة وقوانينها .

وعلى هذا فان البدو متملقين في حياة البداوة والتنقل وعدم الاستقرار يزاولون الرعي وتربية الابل والاشتغال المحدود بالمواصلات ويارسون الزراعة دينا على نطاق محدود .

وكما اشرنا ان قسما من العشائر الكردية تزاوّل التجارة بنطاق محدود قرب الحدود الشرقية العراقية اليراقية .

(٧) الارض :

ان بحث نظام ملكية الارض قد يبدو لاول وهلة بعيد الصلة عن مشكلة القبائل الرحالة ولكن موضوع نظام ملكية الارض له صلة وثيقة في سياسة توطين القبائل الرحل ، لان طبيعة مشكلة الاراضي في العراق تعتبر من اهم المسائل التي تساعد على توطين القبائل الرحالة في عملية تحويلهم من قبائل رحل الى جماعات مستوطنة تمارس الزراعة

والفلاحة في منطقة ذات مساحات كبيرة في حاجة الى ياد عاملة
لاستغلالها وزراعتها .

ولذلك رأينا ان نستعرض بإيجاز مشكلة نظام ملكية الاراضي
بالعراق على قدر ما يتعلق ذلك بموضوع بحثنا هذا . ولا بد ان نفرق
اولا بين صنفين من العشائر الموجودة في العراق .

١ - العشائر الرحالة :

ويشمل هذا الصنف مجموعة القبائل (العربية والكردية) التي
تعيش في طراز من حياة بدائية متجولة في الصحارى والجبال . تعيش
على الرعي في حياة متقلة غير مستقرة في مكان معين بصورة دائمية
وهذه العشائر ليست لهم علاقة في الارض ونظام الملكية اذ انهم
لا يزالون عملا له علاقة بنظام ملكية الاراضي .

فالصحراء التي يتجولون فيها طلبا للرعي والكلاء هي ملك
الدولة ، وليس لاحد ان يدعى حقا فيها تحت أي نظام من نظم الملكية .
وتعيش القبائل الرحالة على المراعي التي تمود ملكيتها بصورة كاملة
الى الدولة . وللقبائل الرحالة حق الانتفاع دون حق الملكية . فلم ان
ينتفعوا من المراعي والكلاء لرعي ابلهم ومواشيهم دون ان يدفعوا عن
ذلك شيئا الى الحكومة مباشرة كئمن لهذا الانتفاع . ان بعض العشائر
البدوية الرحالة تمارس الزراعة دينا في الاراضي الصحراوية رغم
المساحات الشاسعة من الاراضي التي يمكن استغلالها للزراعة ولكنها
غير مستغلة ولما كانت الصحراء هي ملك للدولة لذلك لا توجد مناطق
مخصصة بصورة رسمية لكل قسم من العشائر .

ولكن استقرار القبائل البدوية الرحالة في بعض المناطق جعل لكل
قبيلة منطقة خاصة بها .

فقسم من العشائر تقيم في المنطقة الشمالية والآخر في المنطقة
الوسطى والبعض في المنطقة الجنوبية . كما سبق وأشرنا الى ذلك .

والذين يمارسون الزراعة بصورة محدودة على مياه الأمطار
يزرعون الأرض التي تقع في منطقتهم ، فعشائر شمر التي تقيم في صحراء
الجزيرة يمارس بعضها الزراعة دوماً في هذه المنطقة فقط . وكذلك
عشائر عنزة التي تقيم في المنطقة الوسطى تمارس الزراعة في هذه
المنطقة فقط .

وقد شجعت الحكومة في السنين الباقيتين العشائر لبدوية على
الزراعة وجهزتهم باليدور مجاناً .

٢ — العشائر المستوطنة : وهذه لاعلاقة لنا بها

(٨) نظام ملكية الأراضي :

توجد أربعة اصناف من الأراضي يمكن تمييزها في العراق حسب
نظام الملكية المقرر . وهذه الاصناف من الأراضي مكونة من قبل
العشائر مع اختلاف في الأراضي التي تقيم فيها القبائل الرحالة والأراضي
التي تشغلها العشائر المستوطنة .

١ — الأراضي الاميرية المرفقة :

وملكية هذه الأراضي تعود الى الدولة وكذلك حق الانتفاع بها .
والصحراء التي تتجول فيها القبائل الرحالة هي من هذا النوع من
الأراضي . والقبائل الرحالة تستف بالمراعي دونما قيد او شرط ولا تدفع
لذلك ثمناً عن الرعي . كذلك القسم الذي يمارس الزراعة دوماً في هذه
المناطق لا يدفع للحكومة ثمناً مباشراً ولكن هناك ضرائب على المنتوجات
فالقبائل الرحالة لا تدفع ثمناً عن الرعي وإنما هناك ضرائب على المواشي
تؤخذ بصورة غير مباشرة .

٢ - الاراضي الخاصة المملوكة للصرفه :

وملكية هذا النوع من الاراضي وكذلك حق الانتفاع بها يعود الى الاشخاص او لجماعة منهم فهي ملكية خاصة باصحابها مسجلة باسمائهم كملك لها . ولا يدفع اصحاب هذه الاراضي ضرائب عن الاراضي مباشرة . وانما تدفع الضرائب عن المتوجات والغلة حسب نوعها .

ولاصحاب هذه الاراضي حق التصرف الكامل بها .

٣ - الاراضي المنوطة بالزمة :

وهذا الصنف من الاراضي هي بالاصل مملوكة للدولة . ولكن الحكومة منحت لزمتهما للأفراد او لمجموعة منهم . وهذه الاراضي تمنح بالزمة لقاء كافة التصرفات القانونية وانها تنتقل الى الورثة وكل ما هنالك ان رقبتهما مملوكة للدولة وحق الانتفاع بها مملوك للأشخاص . ويشمل هذا النوع من الاراضي مساحات واسعة تعتمد على مشاريع الري في اروائها ويدفع الايجار السنوي عن هذه الاراضي الى الحكومة على اساس (الدونم) . ومساحات واسعة من الاراضي الزراعية هي من هذا الصنف . (كأراضي الحويجسة في لواء كركوك) وأراضي (الدجيلية في لواء الكوت) وأراضي (الثرثار) هي من هذا النوع . وتتقاضى الحكومة اجرا على هذه الاراضي من اصحاب حق الزمة .

٤ - اراضي الوقف :

ان الملكية في هذا النوع من الاراضي لا يسكن ان تكون مملوكة لاحد لان رقبتهما محبوسة ومنفعتهما مخصصة لبعض الاشخاص او لبعض المؤسسات الخيرية العامة كالمدارس والمستشفيات والجوامع وهذا النوع الاخير وهو ما يسمى (بالوقف الخيري) يدار مباشرة من قبل وزارة الاوقاف .

وقد اثر قانون الاصلاح الزراعي في نظام الملكية القديم على النحو التالي :

- ١ - جعل الحد الاعلى للملك ١٠٠٠ دونم للملاك القدماء .
 - ٢ - استيلاء الحكومة على الفائض عن هذا الحد .
 - ٣ - فسخ المجال للفلاحين بأن يصبحوا ملاكا صغارا للاراضي الزراعية بعد أن كانوا مآجورين .
 - ٤ - قضى على نظام الاقطاع الزراعي .
- وتختلف وسائل ارواء الاراضي الزراعية من منطقة الى اخرى ، فالقبائل البدوية التي يمارس بعضها الزراعة بنطاق محدود تعتمد على مياه الامطار ويسمى ذلك (الزراعة ديسا) .
- وكذلك يعتمدون في بعض المناطق على الآبار الارتوازية، ولري . وتوجد الآبار الارتوازية في كثير من المناطق الصحراوية ولكنها مستغلة بصورة محدودة جدا بالنسبة لمساحة الاراضي الصالحة للزراعة . وأن دراسة فنية في مناطق عديدة من العراق قد اجريت حول امكانية القيام بمشاريع للآبار الارتوازية وحفرها وان نتائج هذه الدراسات كانت مشجعة على تنفيذ هذا المشروع .
- وأن اول مشروع لحفر الآبار الارتوازية قد انجز في لواء ديالى في منطقة (منديلي) يشمل عدد من الآبار الارتوازية لرى المزارع والبساتين .
- وتجري عملية ضخ المياه بواسطة ميكانيكية حيث تنصب المياه في مجاري معدة لذلك .
- وسوف نبث موضوع الآبار الارتوازية عند بحث سياسة توطين القبائل الرحالة في العراق .

(٩) التقاليد العشائرية والقانون :

لم يكن موضوع التقاليد العشائرية ضمن بحثنا هذا ولكن

الموضوع له علاقة مباشرة في سياسة التوطين ، ولذلك ريث أن نستعرض
بإيجاز بعض جوانب هذا الموضوع بالقدر الذي يلقي لنا ضوءاً على
الخصائص الأساسية لشخصية البدوي ، ومعرفة طبيعته تجاه بعض
الأمور ، وهذه من المسائل الرئيسية في عملية الاستيطان والتحول
الاجتماعي .

وأهم حقيقة للتقاليد العشائرية وعاداتهم تكمن في الظروف
الاجتماعية والطبيعية التي عاشوا فيها زمناً طويلاً عبر القرون ، فالعشائر
عاشت لمدة طويلة كجماعة مستقلة بذاتها لها حياتها الخاصة وتقاليدها
وعاداتها ، ولها قانون خاص شرع أثناء الاحتلال البريطاني للعراق في سنة
١٩١٨ وبقي ساري المفعول حتى الغي بعد ثورة ١٤ نوز ١٩٥٨ وكان
هذا القانون الخاص بالعشائر يؤكد استقلالهم عن بقية سكان المجتمع .
وهذا مما ساعد على بقائهم متعزلين عن التطورات الاجتماعية ومعهم
عن الاندماج مع بقية السكان . ولذلك بقوا غير متأثرين بحياة المدن
أو القرى والارياف . لهم قوانينهم وعاداتهم وتقاليدهم التي تنظم
روابطهم الاجتماعية بمعزل عن القوانين العامة التي تنظم حياة بقية
السكان .

ولقد كان ذلك واضحاً في القانون الجنائي بصورة خاصة حيث
قد رتب القانون العشائري لهم قواعد واجراءات خاصة تختلف تماماً عن
قواعد واجراءات القانون العام الذي يطبق على بقية افراد الهيئة
الاجتماعية .

وكان اهم عمل قامت به حكومة ثورة ١٩٥٨ إلغاء قانون العشائر
لغرض ازالة الفوارق التي كانوا يتسيزون بها عن غيرهم من السكان .
وهذا مما جعلهم تحت سيطرة القانون .

وقد فقد رؤساء العشائر بذلك كثيراً من سلطتهم مع استثناء
بسيط لبعض العشائر البدوية الرحالة حيث لا يزال بعضهم يتمتع
بصورة محدودة بسلطة على افراد عشيرتهم ولكنها ضعيفة على أية

حال . ومن ناحية أخرى أن بعض التقاليد والعادات لازالت محترمة لانها تنظم بعض المبادئ التي يعترف بها القانون العام خاصة في القضايا المدنية . وعلى أية حال لم يعد وجود للقضاء العشائري القديم بعد الغاء قانون العشائر .

ولكن العادات والتقاليد البدوية لازالت مرعية اذ ليس من السهل ازالة القيم الحضارية والاجتماعية المتأصلة في جماعة من السكان بمجرد صدور قانون يلغي هذه القواعد الخاصة . فان استمرار الفوضى القديمة يبقى زمنا طويلا قبل ان يزول وبصورة خاصة القواعد التي تنظم الزواج والطلاق والخطف الى غير ذلك من القواعد التي تنظم روابطهم الاجتماعية . ملأ لا تصطدم بالقانون العام .

(١٠) الإدارة :

لقد كان للعشائر المقيمة في المناطق الصحراوية ادارة خاصة بهم ونظام اداري خاص ايضا . وقد استمر هذا النظام ساريا منذ الاحتلال البريطاني للعراق في سنة ١٩١٨ وخلال الحكم الوطني الى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حين ألغى القانون والنيت معه ايضا (مديرية العشائر العامة) الملحقة بوزارة الداخلية والتي كان اختصاصها في امور العشائر وشؤونهم ومشاكلهم ومنازعاتهم .

وقد كانت سلطة الشيوخ مطلقة على عشائريهم تقريبا وهم الذين يمثلونهم امام الحكومة ، ولكن بعد الغاء قانون العشائر في سنة ١٩٥٨ فقد الشيوخ سلطتهم على قبائلهم اذ لم يعودوا يستمعون كما كانوا بسلطة مطلقة على افراد عشائريهم ، فأدى ذلك الى تغير اساسي في الحياة العشائرية نفسها خاصة بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي . اذ فقد الشيوخ اقطاعاتهم الواسعة وذلك أدى الى ظهور طبقة من صغار الملاك من الفلاحين للاراضي الزراعية التي كانت ملكا للشيوخ .

لقد استعرضنا الوضع العام للقبائل الرحل العربية حسب المناطق التي يقيمون فيها . ولما كانت العشائر الرحالة في العراق حسبها بنا سابقا تنقسم الى عشائر عربية وعشائر كردية ، فلابد اذا من اعطاء فكرة عن العشائر الكردية الرحالة التي تقيم في المناطق الشمالية من العراق في الاراضي الجبلية ، والتي تتجول ما بين الحدود العراقية والارانية في هجرة سنوية يطلق عليها الجغرافيون (Trans Human) بالرحلة البشرية لغرض الرعي . وتنقل هذه العشائر بصورة اساسية من المناطق الشمالية عبر الحدود العراقية نحو الحدود الارانية وتقيم في منطقة الحدود حوالي ستة اشهر من السنة طلبا للرعي . ويبلغ مجموع هذه العشائر الكردية الرحالة حوالي (٣٦٠٠٠) نسمة حسب احصائية النفوس لسنة ١٩٥٧ .

ان هذه الارقام لا تمثل في الواقع المجموع الحقيقي لعدد العشائر الكردية والعربية الرحالة ، اذ يبدو ان هناك تناقضا ما بين الاحصائيات الرسمية للسكان لسنة ١٩٥٧ والاحصائيات الواردة في بعض التقارير الرسمية التي وجدناها في مراسلات في وزارة الداخلية لسنة ١٩٦٢ حيث ان التقارير اشارت الى ارقام اكثر بكثير من الارقام المذكورة في الاحصائية الرسمية لسنة ١٩٥٧ . كما منفصله بعد ذلك .

وتنتشر العشائر الكردية الرحالة في لواء اربيل في قضاء كويسنجق وقضاء شقلاوة . وترحل العشائر الكردية الى الحدود الارانية وقسم منها يدخل الحدود الارانية بموجب اتفاقيات ، ويشمل بعض هذه العشائر الكردية الرحالة في الصناعات الحيوانية بصورة بدائية وبالنسيج كسج الوبر والصوف . وقسم منهم يشتغل في الزراعة الآن . وتظهر الاحصائيات المختلفة ان قسما كبيرا من العشائر الكردية الرحالة قد استوطن على الزراعة وممارسة بعض الصناعات الحيوانية كالجبين واللبن وصناعة النسيج وكذلك تربية الحيوانات . وعلى العموم فان معظم هذه العشائر الكردية الرحالة هم رعاة

اغنام بالدرجة الاولى واما الاعمال الاخرى كالصناعات الحيوانية والنسيج فانها تعتبر ثانوية بالنسبة لهم .

وتنتشر هذه القبائل في الالوية الشمالية (اريل ، سليمانية ، كركوك ، الموصل) . وبعض هذه العشائر الرحالة قد تحولت الى حياة الاستقرار ، حيث استوطنت في القرى بصورة خاصة في الخمسة عشرة سنة الاخيرة . وقسم منهم تحول الى الزراعة او ممارسة النقل بين العراق وايران في الحدود الشمالية والشمالية الشرقية ، ويظهر من الاحصائيات ان عدد هذه القبائل الرجل اخذ بالتناقص سنة بعد اخرى . وذلك راجع الى تحول هذه الجماعات الى حياة مستقرة او شبه مستقرة كما سنرى عند بحث (سياسة الاستيطان) وهو القسم الثاني من هذا البحث .

يظهر من الاحصائيات الرسمية لسنة ١٩٥٧ لديرية النفوس العامة التابعة لوزارة الداخلية ان نفوس العشائر العراقية الرحالة عربية وكردية يبلغ حوالي (٢٧١٨٤٤) موزعين حسب العنصرية على النحو التالي :

العشائر العربية — ٢٣٨٩٤٢ نسمة

العشائر الكردية — ٣٢٩٠٢ نسمة

موزعين على مختلف الالوية العراقية كما هو مبين في الجدول رقم

(٢) حيث يظهر بوضوح عند هذه القبائل في كل لواء .

جدول رقم (٢)

القبائل الرحالة في العراق مقنيسة من الدليل

العام لتسجيل النفوس لسنة ١٩٥٧

اللواء	عدد العشائر العربية	عدد العشائر الكردية
١ — الموصل	١٥٢٥٧	٣٠٠٠
٢ — السليمانية	—	٨٣٩٠

١٥٠٥٠	—	٣ — اربيل
٦٤٩٢	—	٤ — كركوك
—	—	٥ — ديالى
—	١٥٤٧٧	٦ — الدليم
—	١٠٣	٧ — بغداد
—	١٧٣٩٣	٨ — الكوت
—	٣٣٨٠	٩ — الحلة
—	١٧٥٥٠	١٠ — كربلاء
—	٥٥٣٢	١١ — الديوانية
—	٢٤٥٦١	١٢ — المصارة
—	١٨٤٥٤	١٣ — المنتفك
—	٤٣٥٠٢	١٤ — البصرة
—	١٨٢٩٠	١٥ — البادية الشمالية
—	٣٦٦٠٢	١٦ — البادية الجنوبية
—	٢٢٩٤١	١٧ — بادية الجزيرة
		(الموصل)
٣٢٩٠٢	٢٣٨٩٤٢	المجموع

المجموع الكلي = ٢٣٨٩٤٢ + ٣٢٩٠٢ = ٢٧١٨٤٤ نسمة

ولكن هذه الأرقام لا يمكن الاعتماد عليها كلياً . وذلك لأن تقارير أخرى رسمية أشارت إلى عدد نفوس القبائل الرحالة فأعطت أرقاماً أقل من هذا العدد .

فقد ظهر من تقرير لوزارة الإصلاح الزراعي بتاريخ ١٩٦٢/٤/٨ صادر من لجنة مؤلفة من أعضاء يمثلون مختلف الوزارات كوزارة الشؤون البلدية والتربية ، والزراعة . والمعارف . والداخلية . غرضها دراسة حالة البدو الرحل وتوضيهم .

فجاء في التقرير : (أن اللجنة وجدت أن ما يقارب من ٢٥٠٠٠٠٠
نسبة من العشائر ليس لها مكان سكن معين ولكنها متجولة وهذه
العشائر تتألف من عشائر رحل وعشائر غير مستقرة .

وأن حوالي (٢٠٠٠٠٠٠) نسبة من هذا العدد يتجولون في
المحاري وهم يبدو الرحل يعيشون على الكلاء والرعي .

أن مساحة الأرض التي يتجولون فيها تبلغ حوالي (٢٠٠٠٠٠٠)
كيلو متر مربع) . ومن مقارنة هذه الأرقام الواردة في تقرير اللجنة
المشار إليها ومن الأرقام المدونة في تسيرة لاحتواء الرعية لمديرية
النفوس العامة التابعة لوزارة الداخلية العادرة في سنة ١٩٥٧ يتبين
أن الفرق ما بين الأرقام المسجلة بالاحصائية وتلك المدونة في تقرير
اللجنة بوزارة الإصلاح الزراعي يبلغ (حوالي ٢١٠٠٠٠) نسبة . وهذا
الفرق يكون نسبة عالية بالنظر الى فرق الزمن ، حيث أن المسدة ما بين
احصائية النفوس في سنة ١٩٥٧ وما بين التقرير الصادر من اللجنة
المشار إليها في سنة ١٩٦٢ حوالي خمس سنوات . وإذا أخذنا بنظر
الاعتبار الآثار التي تجت عن قانون الإصلاح حيث قد وزعت مساحات
كبيرة من الاراضي ما ساعد على سحب عدد كبير من العشائر الرحالة
للاستيطان على الاراضي التي وزعت عليهم . هذا من جهة ومن جهة
أخرى أن افجاز بعض مشاريع الري والخزانات هو عامل آخر ساعد
على توفير المياه اللازمة للزراعة ما أدى الى تسهيل عملية الاستيطان
لبعض القبائل الغير المستقرة .

ومع ذلك فإن الأرقام يجب أن تؤخذ بكل تحفظ لأن آخر
احصائية رسمية للسكان قوت جرت في سنة ١٩٥٧ قبل الثورة وقبل
مدور قانون الإصلاح الزراعي الحالي الذي يقتضاه اعيد نظام توزيع
الملكية . وأنشأ الملكية الزراعية الصغيرة التي بقتها تحول عدد
كبير من العشائر الغير مستقرة الى ملاك صغار في الاراضي التي

وزعتها الحكومة بعد الاستيلاء عليها حسب القانون الجديد بعد ثورة
١٤ تموز سنة ١٩٥٨ .

وأهم نقطة نود أن نلفت النظر إليها هي أن هذه الاحصائيات غير
دقيقة . وأن هذه العشائر الكردية بصورة خاصة لا يمكن معرفة عددها
بصورة مضبوطة لحالة عدم الاستقرار السائدة في المنطقة الشالية من
العراق بسبب الحركات العسكرية في المنطقة . وعلى هذا فإن تعداد
العشائر الرحالة في العراق غير دقيق وأن الأرقام الواردة سواء في تقرير
اللجنة الخاصة بوزارة الإصلاح الزراعي الصادر سنة ١٩٦٢ المشار اليه
والأرقام المدونة في الاحصائية الرسمية لمديرية النفوس العامة الصادرة
سنة ١٩٥٧ لا يمكن اعتبارها صحيحة للأسباب التي ذكرناها آنفا .

وهناك سبب آخر يدعونا الى التشكك في صحة هذه الأرقام
من الناحية الاحصائية هو أن المبدأ الذي اتبنت عليه الاحصائيات
من حيث تصنيف العشائر غير معلوم . إذ يظهر لنا أن هناك التباساً حول
مبدأ التصنيف . إذ أن الأرقام المتباينة فيما يختص باحصائية العشائر
الرحالة تدل على أن التصنيف لم يجري على قاعدة معينة ومحددة
تحديداً واضحاً . فالعشائر بالعراق يمكن تصنيفها على النحو التالي :

١ - العشائر المستوطنة : وهؤلاء هم الذين يملكون الأراضي
الزراعية .

٢ - العشائر الغير المستقرة : وهم الذين لا يملكون أراضي
زراعية ويتنقلون من مكان الى آخر للعمل كفلاحين في
الأراضي الزراعية .

٣ - العشائر الرحالة : وهذه العشائر (بدوية وكردية) تعيش على
الرعي وبعض الصناعات الحيوانية وهي لا تمارس الزراعة
كعمل أساسي بل أن حياة التنقل وراء الكلاء والرعي هي
الاساس الذي تقوم عليه حياتهم .

ومن هذا التقسيم يبدو لي بأن الاحصائيات قد خلطت ما بين

العشائر البدوية الرحالة ، والعشائر الغير المستقرة التي تعيش على الزراعة . وهذا أدى الى تناقص في أرقام الاحصائية للعشائر الرحالة . وعلى أية حال فإن الاحصائيات تشير الى تناقص مستمر في عدد افراد العشائر الرحالة لأسباب عديدة ستعرضها عند بحث (سياسة الاستيطان) في العراق . هذا مع ملاحظة بأن الاحصائيات التي استندت عليها في هذا البحث هي الاحصائيات الرسمية لمديرية النفوس العامة الصادرة في سنة ١٩٥٧ والاحصائيات الواردة في مصادر أخرى رسمية كلاحصائيات الخاصة بدائرة الاحصاء في وزارة التخطيط، والاحصائيات الواردة عرضا في وزارة الداخلية مما تضمنته التقارير الرسمية . واود أن ابين بأن عدد العشائر الرحالة عربية أو كردية سواء كان تقريبا أو مضبوطا أم غير مضبوط بصورة صحيحة في الواقع لا يؤثر كثيرا في النتائج التي سيتمخض عنها هذا البحث ، إذ ان طبيعة البحث نفسه والاعراض الرئيسية التي يستهدفها لا تتأثر كثيرا بكون عدد العشائر الرحالة مضبوطا أم غير مضبوط ، به المهم هو أن الوسائل التي تقوم عليها سياسة الاستيطان لهذه القبائل لا تتأثر بالعدد قليلا أو كثيرا وهذا لا أثر له بالوضع في العراق نظرا لسعة الأراضي الصالحة للزراعة . بحيث يمكن أن تستوعب ابي عدد لاستيطان القبائل اذا ما تحولت الى حياة الاستقرار على الزراعة .

ان الارقام المسجلة بالاحصائيات الرسمية محل نظر لاختلافها من حيث العدد . فقد سجلت احصائيات قديمة لسنة ١٩٣١ بأن عدد القبائل الرحل العربية يبلغ (٢٠٤٠٠٠٠ نسمة) في حين أن الاحصائيات الرسمية لمديرية النفوس العامة الصادرة في سنة ١٩٥٧ سجلت عدد نفوس القبائل الرحالة عربية وكردية معا (٢٧١٨٤٤) .

ولا شك أن تفاوت هذه الارقام يدعو الى الاستغراب لأن المشاريع التي حدثت في الفترة الواقعة ما بين ١٩٣١ - ١٩٥٧ قد جذبت عددا كبيرا من أبناء القبائل الرحالة حيث استوطن عدد منهم على الزراعة

يعد تطبيق قانون تسوية حقوق الاراضي وكذلك مشاريع الري
بمختلف المناطق في العراق بالاضافة الى تحول قسم من هذه العوائل
الى حياة الاستقرار كعمال في شركات النفط في منطقة كركوك والموصل
والبصرة . وعلى أية حال فإن الفوارق ما بين الاحصائيات في السنين
المختلفة ليست كبيرة جدا ، وهي في الواقع تعكس ضعف مستوى
العائلات الخاصة بحصاء النفوس . وكما سبق وأن بينا أن العدد
الحقيقي للعوائل الرحالة لا يؤثر كثيرا في موضوع سياسة الايطان .



القسم الثاني

سياسة الاستيطان

يقصد بسياسة الاستيطان الخاصة بالعشائر الرحل هي مجسوة الحفظ التي تستهدف تغيير الحياة الاجتماعية لهذه الجماعة ونقلها من حالة البدو والعزلة التي يسودها عدم الاستقرار والتنقل الى حالة الاستقرار بالاستيطان في منطقة جغرافية والاندماج مع بقية قطاعات المجتمع ريفية أو قروية أو مدنية .

وهذه الحفظ تتطلب برامج معينة واجراءات خاصة تتم بها عملية التغيير والتحول الاجتماعي بشكل تدريجي بأقل جهد وأبسط اجراء بحيث يمكن لهذه البرامج ان تسير في تحقيق اهدافها في عملية التغيير الاجتماعي دون حدوث مشاكل تحول دون تنفيذ الاهداف الرئيسية انشاء سبل عمليات التحويل الاجتماعي هذه .

واستنادا الى هذا التعريف سنحاول استخلاص سياسة التوطين في العراق لهذه القبائل الرحالة ، والاجراءات المتخذة المباشرة وغير المباشرة التي لها علاقة بالتوطين في العراق . ولكن معرفة الاتجاهات العامة في مختلف الادوار التي مر بها الحكم في العراق يساعدنا كثيرا على معرفة (السياسة الخاصة) بالقبائل الرحل التي اتبعتها الحكومات في العراق منذ الاحتلال البريطاني في سنة ١٩١٧ وخلال الحكم الوطني الى ثورة تموز ١٩٥٨ وبعد هذا التاريخ .

ولا بد قبل ان ندخل في صلب الموضوع ان نبين بعض الأمور التي تخص هذا الموضوع لتكون على بينة من بعض المفاهيم التي صاحبت (مفهوم التوطين والياسة المتبعة فيه) .

إن الكتاب الذين عالجوا موضوع تومنين القبائل الرحل في العراق تو
الذين كتبوا فيه عرضا في بعض التقارير قد خلطوا بين أمرين مختلفين
إذ أنهم لم يفرقوا بين الاستقرار Settlement وبين الاستيطان
Sedenatrization . إن كثيرا من العشائر الرحالة قد استقرت في
المناطق الزراعية ، وتغيرت حياتها الاجتماعية من عشائر رحالة لا استقرار
لها إلى عشائر مستقرة على حياة الزراعة تلبسها في مختلف المناطق
الزراعية كالفلاحين أجراء . وبعض هؤلاء الفلاحين قد منح الأرض
باللزمة بمقتضى قانون تسوية حقوق الأراضي الصادر في سنة ١٩٣١
وبعضها قد تملك الأرض حديثا بعد ثورة ١٥ تموز سنة ١٩٥٨ بمقتضى
قانون الإصلاح الزراعي الصادر بعد هذه الثورة والذي يقتضاه وزعت
مساحات كبيرة من الأراضي المستولى عليها من قبل الإصلاح الزراعي
بمقتضى هذا القانون .

فهناك فرق بين العشائر التي لا زالت رحالة والعشائر التي قد
تركت حياة التنقل والرحيل ، إلى حياة الاستقرار ومزاولة الزراعة دون
الاعتماد كليا على الطبيعة وما تنتجه من كلاء لرعي الأغنام . ولأجل
توضيح المعنى المقصود من التوطن Sedentarization
فإن التعريف لا بد وأن يتحدد في نطاق الظروف المحلية لحالة القبائل
الرحالة في المنطقة العربية . وعلى ذلك لا بد وأن يقتصر تعريف
التوطنين على الإجراءات الخاصة بالقبائل الرحالة والتي
تستهدف تغيير حياتهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية معا وذلك
بنقلهم من الحالة البدائية التي يسودها عدم الاستقرار بالتنقل المستمر
إلى حياة فيها استقرار وعمل منظم ، يمكن بواسطة هذا الاستقرار تقديم
الخدمات العامة إلى هذه المجموعة من المجتمع كالخدمات الصحية
والتعليمية وجعلهم جزء متصلا بالمجتمع وغير منعزل .

وبهذا المعنى تعتبر العشائر التي تمارس الزراعة عشائر مستقرة

سواء كانت هي مالكة الارض أم كان الفلاحون اجراء . فالعبرة بطراز الحياة يسودها الاستقرار ومزاولة عمل معين كالزراعة والعمل اليدوي أو الاعمال التجارية . وعلى هذا الأساس ان معظم العشائر التي كانت بالأصل قبائل رحالة تعتبر الآن عشائر مستقرة ، أغلبها يزاول الزراعة في المناطق الزراعية والارياف . فهي بهذا متوطنة في المناطق الزراعية وبعضها في صناعة النفط في المناطق الوسطى بكر كركوك والمنطقة الشمالية في الموصل والمنطقة الجنوبية في البصرة وعلى ذلك فيمكن تقسيم العشائر الى قسمين :

١ - العشائر المتوطنة : Settled Tribes

وهي العشائر التي استقرت تزاول الزراعة أو أعمالاً من مختلف الاعمال وأهمها في صناعة النفط .

٢ - العشائر الرحالة : Nomadic Tribes

وهي العشائر الغير متوطنة والتي لا استقرار لها في مكان ثابت وتعيش على الرعي متنقلة في الصحراء شطراً كبيراً من السنة . تعيش في حالة بدائية لا اثر للحياة المدنية الحاضرة فيها . ويشمل هذا القسم من العشائر (العرب والاكرد) الذين يقيمون في الصحاري أم في الجبال كالعشائر الكردية الرحالة ، وهذه أقلية بالنسبة للعشائر التي توطنت . ويبلغ نفوس العشائر المتوطنة في العراق حسب احصائية النفوس الرسمية لسنة ١٩٥٧ وهو آخر احصاء جرى للنفوس في العراق حوالي (١٣٥٢٦٢٣ نسمة) موزعين على مختلف الوية العراق . حسب الجدول الآتي :

جدول رقم (٤)

نفوس العشائر المتوطنة حسب احصائية النفوس

لعام ١٩٥٧ موزعين حسب الالوية

العدد	اللواء	التل
٢٣٤٣٢١	الموصل	١
٩٢٥٨٨	السليمانية	٢
٨٣٧٨٥	اربيل	٣
١٠٤٤٣١	كركوك	٤
٣٦٩٢٣	ديالى	٥
٧٩٥٣٧	الديلم	٦
٨٣١٥٨	بغداد	٧
٧٤٢٧٨	الكويت	٨
١٠٣١٧٥	الحلة	٩
١٣٥٥٨	كربلاء	١٠
١٦٣٣٤٢	الديوانية	١١
١٠٤٢٤٥	العمارة	١٢
٩٢٢٣٣	المنتفك	١٣
٧٥٩٩٩	البصرة	١٤

ومن مقارنة الارقام المتقدمة بالجدول السابق الخاص بالعشائر المتوطنة مع الارقام الخاصة بالعشائر الرحالة نجد بأن العشائر الرحالة اقلية بالنسبة لمجموع العشائر المتوطنة في العراق . والواقع أن نسبة العشائر الرحالة عربية وكردية في قصص متمر كما تشير اليه الاحصائيات والارقام الواردة في مختلف التقارير .

أن مقارنة الجداول رقم (١) مع جدول رقم (٣) الخاصة بالعشائر

الرحالة نجد ان جدول رقم (١) يسجل رقما لعدد القبائل الرحالة حوالي (٧٧٨٣٦) لسنة ١٩٥٧ في حين ان جدول رقم (٣) لسنة ١٩٥٧ أي نفس السنة يسجل رقما آخر لعدد القبائل الرحالة في العراق تبلغ (٢٧١٨٤٤) وهذا العدد يشمل العرب والاكراد من القبائل الرحالة . فإذا اخرجنا من هذا العدد مجموع القبائل الكردية التي تبلغ (٣٢٩٠٢) فيصبح مجموع القبائل العربية (٢٣٨٩٤٢) نسبة فقط . وإذا قارنا هذا العدد بالعدد الخاص بجدول رقم (١) الذي يشمل عدد القبائل الرحالة العربية (٧٧٨٣٦) نجد الفرق كبيرا جدا في حين ان هذا العدد الاخير يشمل العشائر العربية التي تتجول في المناطق الجزيرة والمنطقة الشمالية والجنوبية فقط . في حين ان هناك عشائر عربية رحالة اخرى تقطن الالوية المختلفة من العراق كما هو موضح في جدول رقم (٣) . ويظهر من هذا الجدول (٣) ان العشائر العربية الرحالة موزعة في جميع الوية العراقية . ولكن اعلى نسبة منها هي التي تشمل (البادية الشمالية والبادية الجنوبية وبادية الجزيرة) حيث يبلغ نفوس العشائر العربية الرحالة في هذه البوادي الثلاث (٧٧٨٣٣) نسبة ، بينما يبلغ نفوس القبائل العربية الرحالة في مختلف الوية العراقية حوالي (١٦١٨٠٩) نسبة في حين ان القبائل الكردية الرحالة والتي تتجول في المنطقة الشمالية محصورة في اربعة الوية فقط هي لواء (الموصل ، سليمانية ، اربيل ، وكركوك) وتبلغ نفوس هذه العشائر حوالي ٣٢٩٠٢ نسبة حسب احصائية النفوس لسنة ١٩٥٧ الرسمية الصادرة من مديرية النفوس العامة . وعلى هذا فيمكن تقسيم العشائر الرحالة بالنسبة للعنصر وللعدد حسبما يلي :

- ١ - العشائر العربية الرحالة في الوية العراقية = ٢٣٨٩٤٢ نسبة
- ٢ - العشائر الكردية الرحالة في جميع الوية العراقية = ٣٢٩٠٢ نسبة .

فيكون مجموع العشائر الرحالة في جميع انحاء العراق عريضة وكردية هو (٢٧١٨٤٤) وذلك حسب احصائية النفوس الرسمية

للحكومة العراقية الصادرة من مديرية النفوس العامة في سنة ١٩٥٧ .
 ان هذه الارقام يجب ان تؤخذ مع التحفظ لانها قديمة ولا اذ قد
 سجلت في سنة ١٩٥٧ ، ومنذ ذلك الحين حصلت تغيرات كثيرة كصدور
 قانون الاصلاح الزراعي بعد ثورة تموز ١٩٥٨ وكذلك انجاز بعض
 مشاريع الري ، وهذه العوامل قد ساعدت على استيطان بعض العشائر
 الرحالة في مختلف مناطق العراق . كما ان حفر الآبار الارتوازية هو
 الآخر ساعد على الاستيطان كما منفصله فيما بعد . كما ان الوضع في
 المنطقة الشمالية الكردية وحالة عدم الاستقرار لابد وان تؤخذ بنظر
 الاعتبار فيما يختص بالسكان والقبائل الرحل خاصة الكردية منها
 والعربية بصورة عامة . اذ ان بعض العشائر العربية قد استوطنت حديثا
 في بعض القرى . كما ان بعض العشائر الكردية الرحالة ذهبت الى
 الحدود الايرانية . ولذلك نجد ان هذه الارقام الخاصة بمعد نفوس
 القبائل الرحل لا يمثل العدد الحقيقي للاعتبارات الآتية الذكر .

ومن احصائية وردت في تقرير لوزارة الاصلاح الزراعي صادر في
 ١٩٦٣-٤٨ بناء على دراسة لجنة مشكلة من وزارة الاصلاح الزراعي
 تمثل وزارة البلديات والشؤون الاجتماعية والزراعة والمعارف والداخلية
 غرضها دراسة حالة البدو والرحل وتوطينهم وجدت اللجنة :

١ - ان هناك ٢٥٠.٠٠٠ نسمة ليس لها مكان سكن معين تتجول

ما بين عشائر رحل وما بين عشائر غير مستقرة .

٢ - حوالي ٢٠٠.٠٠٠ نسمة منهم يتجولون في الصحاري وهم

(البدو) يعيشون على الكلاء والمراعي مما تنتجه الارض .

٣ - وتبلغ مساحة الاراضي التي يتجولون فيها حوالي ٢٠٠.٠٠٠

كيلو متر مربع . وهؤلاء هم قبائل بدوية وقبائل شبه رحالة .

ان التقرير لم يوضح ما اذا كان هذا العدد يشمل القبائل الرحالة

العربية والكردية ام انه خاص بالعشائر العربية . ويطلب على الظن انه

خاص بالقبائل العربية الرحالة وشبه الرحالة . وعلى اية حال فأن الارقام

وان اختلفت في مختلف المصادر الا انها تدل صراحة على ان القبائل الرحالة في العراق عربية ام كردية تكون نسبة قليلة اذا قيست بنسبة القبائل المتوطنة والتي استقرت على ممارسة عمل معين كالزراعة والعمل في صناعة النفط . والذي نريد ان نستخلصه من هذا هو امرين :

١ - ان نسبة القبائل الرحالة عربية ام كردية قليل بالنسبة لبقية سكان المجتمع .

٢ - ان الاراضي الصالحة للزراعة واسعة جدا بحيث يمكن لهذه القبائل الرحالة ان تستوطن على الزراعة اذا ما وجدت سياسة مدروسة لذلك . ولما كان الهدف الرئيسي من هذا البحث هو دراسة القبائل الرحل وسياسة التوطين ، كان لزاما ان تمهد للموضوع بوصف عام شامل لحالة العشائر الرحالة في مختلف المناطق في العراق وبصورة خاصة في المناطق الرئيسية الثلاث وهي :

- ١ - البادية الشمالية .
- ٢ - البادية الجنوبية .
- ٣ - بادية الجزيرة .

أولاً : البادية الشمالية :

ان المقر الاداري لهذه المنطقة هي قضاء (الربطية) في لواء الرمادي ، وهي تشمل المنطقة الواقعة بين الفرات ودجلة وتمتد من لواء (بغداد ، موصل ، والرمادي) الى الحدود السورية . وتشمل بعض مناطق من لواء ديالى والكوت حيث استقرت بعض القبائل الرحالة على الزراعة . ويبلغ عدد بيوت هذه العشائر حوالي (٤٠٠٠ بيت) وتقدر نفوسها بحوالي (٢٠٠٠٠) نسمة كلهم من عشائر (العمارات والصلية) .

وكافة الاراضي التي تسكنها هذه العشائر هي اراضي اميرية تابعة للدولة .

ثانيا : البادية الجنوبية :

ان المقر الاداري لهذه المنطقة هي (اللمان) ويسكن في هذه المنطقة قبائل من البدو تتكون من (الدهامشة وشر والضير ، الزباد والصلبة) . ويبلغ عدد نفوس هذه العشائر الرحالة حوالي (٧٠ر٠٠٠) نسمة وتقيم هذه العشائر في مناطق قاحلة خالية من مشاريع الري التي لا يمكن تأسيها في هذه المنطقة .

ثالثا : البادية الوسطى - الجزيرة - :

ومقرها الحضر في لواء الموصل . وتشمل هذه المنطقة القسم الواقع على الجانب الشرقي من نهر الفرات . وتنقسم الى قسمين :

- أ - الشامية : وهي القسم الواقع على يمين نهر الفرات .
- ب - الجزيرة : وهي القسم الواقع على الجهة اليسرى من نهر الفرات .

ومجموع العشائر التي تقيم في هذه المنطقة يبلغ حوالي (٣٩٣٤١ نسمة) ومعظم المناطق التي تقيم فيها هذه العشائر هي اميرية صرفقة تتلخص الدولة . وارضها صحراوية تسقى دينا على مياه الامطار او باستخدام مياه الآبار الارتوازية . ومعظم اراضي الجزيرة تزرع من قبل العشائر في الحال الحاضر واغلبهم من عشائر شر وكذلك من اهالي الموصل من الزراعة .

هذه هي المناطق الرئيسية التي تقيم في اراضيها العشائر الرحالة العربية . وهي تقيم في مساحات واسعة من الاراضي الصحراوية والتي بعضها قابل للزراعة عند توفر المياه اللازمة للزراع . ولما كانت القبائل الرحالة في العراق تتكون من :

- ١ - قبائل عربية .
- ٢ - قبائل كردية .

فإن ضرورة البحث العلمي تطلب اعطاء صورة عن العشائر الكردية الرحالة ومناطق سكنتها لأنها مشمولة بهذا البحث . ولقد تركنا بحث هذه العشائر الكردية نظرا لطبيعتها الخاصة حيث يمكن تصنيف العشائر الكردية الى قسمين رئيسيين :

أ - العشائر الكردية المتوطنة : التي تعيش على الزراعة وبعض

الصناعات الحيوانية البسيطة .

ب - العشائر الكردية شبه الرحالة وهؤلاء يسكنون

Trans Human بالاسطلاح التي لدى الجغرافيين .

وهؤلاء ليسوا متوطنين بصورة دائمة . ويعيشون بشكل متفرط طوال فصول السنة في منطقة معينة ولكنهم يتجولون موسيا ما بين العراق والحدود الايرانية، يعيشون على الرعي وينتقلون بصورة اساسية في موسم الرعي . فيتركون المناطق التي يقيمون فيها في العراق نحو الحدود الايرانية في هجرة موسمية تستغرق حوالي ستة شهور من السنة وراء الكلاء والمراعي . واثاء الشتاء يعيشون في الجبال الشمالية والشمالية الغربية ، وفي الصيف يهاجرون في رحلة موسمية تستغرق طوال موسم الصيف . وهم رعاة اغنام في الاصل ولكنهم يسارسون بعض الصناعات الثانوية كصناعة الجبن والحليب والزبدة على اسس بدائية .

ويبلغ نفوس هذه القبائل حوالي (٣٢٩٠٢ نسمة) حسب احصائية النفوس الرسمية لسنة ١٩٥٧ ويقعون في الالوية الشمالية الاربعة وهي (اربيل ، سلیمانیه ، موصل وكركوك) وبعض هذه العشائر الكردية قد استوطن القرى وتحول الى الزراعة او بعض الصناعات الحيوانية او يمارسون النقل ما بين ايران والعراق على الحدود الشرقية .

وبعضهم يمارس صناعة نسيج الوبر والصوف . ومعظم العشائر

الكردية الرحالة تقيم في لواء كركوك وتقيم عشائر الجفاف في كركوك
اذ يبلغ عدد بيوتهم حوالي (٢٩٢٥) بيتا وعدد نفوسهم بصورة تقريبيه
حوالي (١٥٠٠٠ نسمة) يسكن معظمهم قضاء كهرى . والتقارير الاخيرة
الصادرة من متصرفية لواء كركوك تشير الى ان معظم هذه العشائر قد
استوطن على الزراعة والصناعات الحيوانية . وهذه التقارير جاءت بعد
سنة ١٩٥٧ وهي الاحصائية التي اعتمدنا عليها في معرفة عدد نفوس
القبائل الرحالة . وقد سبق ان بينا ان تغيرا قد حدث في الفترة الواقعة
ما بين سنة ١٩٥٧-١٩٦٥ وأما في منطقة اربيل فيبلغ عدد نفوس
العشائر الرحالة حوالي (٢١٠٠٠ نسمة) مشرة في قضاء كوسنجق ،
راوندوز وقضاء شقلاوة) .

وان قسما من هذه العشائر قد استقر على حياة الزراعة في القرى
حيث ان قسما من هذه العشائر الرحالة قد استوطن واصبح يملك اراضي
زراعية . وقسم لا يزال يعيش على الرعي متنقلا ما بين الحدود العراقية
والايرانية .

ان هذا العدد لا يمثل العدد الحقيقي الآن لان كثيرا من هذه
العشائر قد استوطن وقسم منها اصبح يملك ارضا بقتضى قافون
الاصلاح الزراعي الصادر بعد ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ . وفي الواقع
ان هذه المنطقة ليس فيها اراضي اميرية لاسكان جميع العشائر الرحالة .
ولذلك بعضهم لا يزال يشتغل في صناعة المنتجات الحيوانية والنسيج
ولكنهم قابلون لتدريب على اعمال الغابات حيث يكثر وجودها في
المناطق الشمالية . معظم الاراضي الشمالية التي تقيم فيها هذه العشائر
الكردية هي اراضي جبلية وقبلا عدا بعض المناطق الخاصة بلواء الموصل
حيث هناك قرى ومناطق صحراوية اذ توجد بعض العشائر الكردية
المقيمة في هذا اللواء . ولكن عدد نفوسها قليل جدا اذ لا يتجاوز
(٣٠٠٠ نسمة) حسب احصائية ١٩٥٧ والواقع ان هذا العدد قد تغير
منذ ذلك التاريخ .

لقد استعرضنا المناطق التي تقيم فيها العشائر الرحالة عريضة وكردية . وبيننا عدد النفوس لكل من هذه القبائل ووضحنا مناطق اقامتها وتيجوالها وبعض خصائصها . كل ذلك تمهيدا لدراسة سياسة التوطين ولكننا نرى اتماما للبحث أن نتعرض بإيجاز ببعض مظاهر هذه المجموعة من السكان من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وذلك تمهيدا لما تقتضيه ضرورات البحث العلمي الخاصة (بسياسة التوطين والمشروعات القائمة والمقترحة بهذا الصدد) . لأن والسياسية ، وذلك تمهيدا لما تقتضيه ضرورات البحث العلمي الخاصة الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجموعة من السكان .

١ — الحالة الاجتماعية :

ان الحالة الاجتماعية لهذه الفئة من السكان واطئة من الناحية الصحية والثقافية والاقتصادية . فهم يعيشون في حالة غير مستقرة يتنقلون معظم أوقات السنة ، وليس لهم منازل ثابتة يقيمون فيها . ويعتمدون على الأبل والماشية في حياتهم . وليست لهم مدارس لتعليم الصغار ولذلك فالأمية منتشرة بينهم بحيث نادرا ما يوجد بينهم من يصر ويكتب .

واعتمادهم على الطبيعة في ادامة حياة ابلهم ومواشيهم هو العامل الاساسي الذي يجعل حالتهم الاقتصادية رديئة جدا ، لأن الاعتماد على الطبيعة يجعلهم تحت رحمة الاقدار ، فإذا جادت الطبيعة بموسم مطر موافقي ساعد ذلك على انتشار المراعي والكلاء . وإذا قل المطر تعرضت ابلهم ومواشيهم الى مخاطر قد تؤدي الى هلاكها ، فتسوء حالتهم الصحية . والأبل والماشية هي مصدر رزقهم الاساسي . وهذه الجماعة لا تملك من وسائل الحياة المدنية شيئا يذكر اطلاقا . وكل ما تملكه هي الأبل والماشية وبعض الحيوانات اللازمة لحياتهم ، هذا كل ما يملكون من المنقولات . وليس لهم ارضا يمتلكونها ويقسبون عليها .

فيوتهم من الشعر والخيام • وليس هناك مداوس لتعليم ابنائهم •
واما الحالة الصحية فإن القبائل الرحالة وإن كانت تعيش على
الطبيعة وبشكل بسيط يقتاتون على ما تنتجه الأبل وبعض البلح
والخبز وذلك لا شك يجعلهم أقرب الى الطبيعة من الحياة المدنية
المعقدة • فإن بعض الامراض غير معروفة بينهم كأمراض القلب
والامراض العصبية وذلك لبساطة الحياة وأثر الطبيعة • ولكن هناك
بعض الامراض معروفة بينهم (كالجمل وهو مرض جلدي والتراخوما
وبعض الامراض الأخرى) •

ويتنشر الجمل بين القبائل بصورة عامة رحالة أم مستقرة • ولا
توجد خدمات صحية منظمة للقبائل الرحل ، فالخدمات الصحية
والطبية والتعليمية مفقودة بين هذه الجماعات من السكان • وذلك
لصعوبة تقديم هذه الخدمات بسبب حالة عدم الاستقرار التي تعيشها
القبائل الرحل في تجوالها وتقلها الدائم اغلب فصول السنة •

ومناخ الحياة البدائية البسيطة هو الميز الأساسي لهذه الجماعة
فليست هناك طبقات بينهم ولا تمايز بين الافراد • فجميعهم متساوون من
حيث المستوى الاقتصادي لانهم لا يملكون الا الماشية والأبل وبيوت
الشعر التي يقيمون فيها • ولا تمايز بين بعضهم البعض • ولكن الامتياز
رئيسي القبيلة حيث ينتج بسلطة كاملة على افراد قبيلته •

والثقافة العشائرية والمعروف القبلي هو الذي ينظم حياتهم
الاجتماعية ويحكم بينهم العوارف المتظلمين يعرف العشائر وعاداتهم
وتقاليدهم •

وقد كان القانون العشائري ينظم علاقاتهم المدنية والحياة
حتى التي بعد ثورة تسوز ١٩٥٨ • وقد حدث تغيير كبير من حيث
سلطة رؤساء القبائل بعد ثورة تسوز ٩٥٨ اذ قد فقد هؤلاء الرؤساء
كثيرا من سلطاتهم ، خاصة بعد أن وزعت اراضي زراعية على بعضهم
فاستقر على الأرض يزرعها •

كما أن الثورة قد أدت إلى زوال سلطان رؤساء القبائل الذين يستعون بنفوذ وسلطان في الحكومة في العهد الملكي . ولكن على العموم فإن القبائل البدوية المعزولة والتي تعيش في الصحارى خارج الأرياف لا زالت تنسك بالتقاليد العشائرية إلى حد كبير . والظواهر تدل على أن هذه الجماعة تتميز بخصائص عربية سرفة كالكرام الضيف والرجولة والشهامة . ومن مميزات الذكاء الحاد والقدرة على التعلم . وهذه الخصائص جميعا تساعد إلى حد كبير في عملية الاستيطان عند وضعها في التطبيق .

٢ — الحالة الاقتصادية :

ليس لهذه الجماعة من السكان مشاكل اقتصادية لباطة حياتهم . ولأن احتياجاتهم محدودة جدا . فليست هناك مجالات للصرف . لذلك فإن هذه الجماعة تعيش على (الاكتفاء الذاتي) مما تنتجه الأبل والماشية . وأن المراعي التي تنتشر في الصحراء والتي تعيش عليها الماشية والأبل هي ملك للدولة ولا تدفع القبائل الرحل شيئا إلى الحكومة مقابل استغلالها . فهم يتغلونها بلا مقابل . ولما كانت البساطة في حياتهم هي الطابع السائد فإن مواردهم محدودة ومجالات صرفهم محدودة هي الأخرى .

والبدو الرحل لا يتصلون بالمدن إلا في موسم الصيف حيث يتزودون ببعض الكيل واللباس استعدادا للرحيل إلى بطن الصحراء للرعي . وتكون الماشية والأبل ثروة بالنسبة للبدوي حيث يستمد منها كل حاجياته . وما تنتجه يباع في الأسواق وبشمنه يشتري حاجياته من كيل ولباس . وتمتلك القبائل الرحل نسبة كبيرة من الثروة الحيوانية كالماشية والأبل ومنتجاتها والصوف والدهن حيث تكون نسبة مهمة في الثروة القومية . كما أن استعدادهم وخبرتهم هذه يمكن أن تساعد

كثيرا في عمليات الاستيطان ومساعدتهم على ممارسة تربيته الحيوانات
والصناعة الحيوانية بالطرق الحديثة .

٢ - الحالة السياسية :

ان المقصود بالحالة السياسية للقبائل الرحل في هذا البحث هو
بيان وضعهم بالنسبة للاحوال السياسية التي مر بها العراق منذ الاحتلال
البريطاني ، وخلال الحكم الوطني الى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كانت
القبائل الرحل تكون قطاعا خاصا معزولا تماما عن بقية السكان .
وكانت القبائل مصدر قلق على الأمن خاصة على طرق المواصلات
البرية الصحراوية وعلى الحدود .

وقد استفادت قوات الاحتلال البريطانية من موالاته بعض شيوخ
القبائل لهم في تولى حكمهم عن طريق رؤساء العشائر المهمة كرؤساء
عشائر شر وعزرة والدليم ، حيث كان رؤساء هذه القبائل موالين للحكم
البريطاني لذلك ساعدت بعض هذه القبائل سلطات الاحتلال .

ولذلك بقى لهم وضع خاص حتى اثناء الحكم الوطني بعد فترة
الاحتلال ، حيث كان أغلب رؤساء هذه العشائر يتمتعون بسلطان واسع
في الحكم فكان معظمهم في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب . ولذلك
حرصت كل من السلطات البريطانية والسلطات الحكومية في عهد
الانتداب والحكم الملكي على بقاء هذه العشائر في حالتها البدائية
معزولة عن المجتمع . لذلك لم تحاول السلطات الحكومية اتخاذ أية
اجراءات من شأنها تحسين حالتهم الاجتماعية . أو محاولة تحويلهم الى
عشائر مستقرة مندمجة مع بقية السكان . ولقد حاولت سلطات
الاحتلال عن تشريع خاص بالعشائر ان تقيم لهم نظاما عشائريا خاصا
بهم يزيد من عزلتهم ويجعلهم يختلفون عن بقية السكان بحياتهم
وانظمتهم ، الأمر الذي أدى الى بقاءهم بعيدين عن التطور كما كانوا
يعيشون منذ قرون . ولما جاءت ثورة تموز سنة ١٩٥٨ ألغت قانون

العشائر نهيدا لرفع التمايز ما بين العشائر وبقية المجتمع المدني .
وكذلك التي نظام الاقطاع ففقد رؤساء العشائر نفوذهم وسلطانهم
بصورة عامة ، ثم ساعد قافون الاصلاح الزراعي على جلب عدد من افراد
هذه العشائر للاستيطان على الزراعة بعد أن وزعت عليهم الاراضي
التي استولت عليها الحكومة أو الاراضي الاميرية الخاصة بالدولة .
ولذلك نجد أن العشائر الرحالة قد أصبحت لها خصائص ومميزات
تختلف عن مجموع السكان الأمر الذي يتطلب جهودا خاصة في
عمليات الاستيطان ومشاريعه .

هذه بعض المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للقبائل
الرحل عرضناها لتساعدنا في بحث سياسة الاستيطان والمقترحات التي
يمكن أن تقدم لتنفيذ هذه السياسة في العراق .. لأن الاحوال
الاجتماعية والاقتصادية لها علاقة مباشرة في عمليات التوطين هذه
كما سنرى .

وبعد أن اتهمنا من اعطاء صورة واضحة لوضع القبائل الرحل ،
ومناطق تجوالها وعدد نفوسها سنبحث الآن سياسة التوطين ، ثم
المشروعات القائمة الآن ، والمشروعات المقترحة ، ثم نستعرض بعد ذلك
وجهة نظرنا في سياسة التوطين ومراحلها والاجراءات اللازمة لتنفيذها .



القسم الثالث

سياسة توطين البدو في العراق

لقد سبق ان عرفنا المقصود من سياسة التوطين الخاصة بالقبائل الرحل ، وبيننا بأنها مجموعة الاجراءات التي تتخذها الحكومة لغرض تغيير الحالة الاجتماعية للقبائل ونقلها من حالة البداوة ، التي يسودها عدم الاستقرار الى حالة يسودها الاستقرار والاستيطان في مكان معين بصورة دائمية ، من شأنه ان يحول هذه الجماعات البدوية من حياة الاتكال على الطبيعة الى حياة تتدخل فيها وسائل الحياة المدنية الحاضرة بشكل ما من الاشكال ، وبأية درجة كانت هذه الوسائل المتصلة بالحياة المدنية الحاضرة زراعية كانت ام صناعية .

وفي ضوء هذا التعريف سنحاول استجلاء هذه السياسة من عدمها وهل هناك سياسة معينة تخص توطين القبائل الرحل في العراق ؟ الواقع ان المعلومات المتجمعة لدينا من مختلف المصادر الرسمية كالتقارير المحفوظة في وزارة الداخلية من مخلفات مديرية العشائر العامة التي الفيت بعد ثورة تسوز ١٩٥٨ والتقارير المتيسرة في وزارة البلديات ، والشؤون القروية ، وتقارير وزارة الزراعة ، هذه لا تعكس سياسة معينة للحكومة العراقية فيما يختص بتوطين القبائل الرحل . ولكننا نجد تقارير وردت من بعض اللجان المشكلة في وزارة الاسلح الزراعي حديثة وتقارير أخرى في وزارة البلديات يستفاد منها رغبة الحكومة الحاضرة في دراسة مشاكل القبائل الرحل ووضع سياسة لاصلاح هذه الفئة وتطويرهم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية . وقبل ان نبين سياسة حكومة الثورة بعد ١٩٥٨ نود ان تتبع سياسة

الحكومات السابقة على الثورة ابتداء من الاحتلال البريطاني للعراق حتى بعد فترة الانتداب والى سنة ١٩٥٨ وهي الفترة التي أعقبت الثورة .

(١) فترة الاحتلال البريطاني :

في هذه الفترة من الزمن عمدت سلطات الاحتلال على إبقاء العشائر الرحالة كما هي وشكلت لها إدارات خاصة ومديريات شرطة خاصة في كل من منطقة السلمان وهي المنطقة الجنوبية ، ومنطقة الرطبة وهي المنطقة الشمالية .

وكانت شرطة الهجرة هي قوة الأمن المناطة بها تأمين حماية المناطق الصحراوية ومناطق الحدود . وقد استهدفت السياسة البريطانية في العراق عزل هذه العشائر ، وسنت قانونا خاصا بها كان من شأنه ان ساعد على عزل هذه العشائر . وكان رؤساء هذه القبائل خاصة شر وعززة وبعض رؤساء عشائر الدليم ذو علاقة حسنة مع السلطات البريطانية عن طريق المستشارين السياسيين في الالوية . والمستشار السياسي في وزارة الداخلية . وكانت العشائر بصورة خاصة تشكل قوة داخل الحكومة ، وأن رؤسائها يتمتعون بامتيازات خاصة وأغلبهم أعضاء في مجلس الشيوخ أو في مجلس الأمة . ولم نثر على قدر ما استطعنا على بعض وثائق نستطيع بواسطتها معرفة الاتجاه العام للحكومة خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩١٨ - ١٩٣٠ فلم يكن للحكومة سياسة بخصوص تمويل هذه العشائر أو محاولة اصلاحهم .

(٢) فترة الحكم الوطني :

وهذه تمتد من سنة ١٩٣٠ - ١٩٥٦ وهي فترة العهد الملكي . ويظهر من التقارير والمراسلات الدائرة ما بين وزارة الداخلية ومتصرفي الالوية أن الحكومة كانت مهتمة بالعشائر الرحل وبصورة خاصة في

المسائل الآتية :

- أ - تثقيف العشائر الرحالة .
 - ب - محاولة إسكانهم .
 - ج - توزيع الأراضي عليهم .
- وكانت الخطوات العملية التي انضمت فيها سياسة الحكومة في الاهتمام بهذه العشائر لرحالة تنلخص في أمرين فقط هما :
- ١ - فتح مدارس سيارة مهستها تثقيف أبناء العشائر الرحل .
وهذه مدارس متجولة بين معظم العشائر .
 - ٢ - توزيع الأراضي على رؤساء العشائر بعد اعلان تسوية حقوق الأراضي الصادر سنة ١٩٣١ فقد منحت الحكومة مساحات من الأراضي بالزمة لغرض زراعتها من قبل أفراد العشائر ، وهذا أدى بدوره الى حركة توطين جزئية لبيت واسعة النطاق ، لان عملية تسوية حقوق الأراضي قد استمرت زمنا طويلا ولم تسكن لجان التسوية من الجاز العملية في جميع أنحاء العراق حتى ثورة تموز ١٩٥٨ حيث صدر قانون الإصلاح الزراعي وغير اساس ملكية الأراضي بشكل جذري ، وعلى أية حال فقد وزعت اراضي في مختلف المناطق في العراق ساعدت على عمليات توطين جزئية في بعض المناطق في لواء الديلم والكوت وديالى .
- وهذه المشاريع سواء الخاصة بتسوية حقوق الأراضي أم المشاريع الخاصة بالري التي قامت بها الحكومة العراقية في الفترة الواقعة ما بين سنة ١٩٣٠ - ١٩٥٨ وأن ساعدت كثيرا وبصورة غير مباشرة على توطين كثير من العشائر الرحل وكذلك تأسيس صناعة البترول في منطقة كركوك والموصل والبصرة حيث قد جذبت عددا لا يتهان به من أفراد العشائر الرحالة الى العمل كعمال مأجورين في صناعة النفط ، ولكن هذه المشاريع جميعا لا يمكن أن تعتبر على أنها

مشاريع قامت بصورة أساسية على سياسة مقرر توطين القبائل الرحالة ولكنها ساعدت بصورة غير مباشرة في عمليات التوطين . لقد ساعدت توية حقوق الاراضي، ومشاريع الري، ومشاريع حفر الآبار الارتوازية بصورة غير مباشرة في توطين العشائر . وعلى ذلك فإن سياسة الحكومة قبل سنة ١٩٥٨ لا تعدو أن تكون سياسة سلبية نحو توطين القبائل الرحل لفقدان الوسائل الايجابية التي ترسم سياسة معينة وبرامج خاصة للتطبيق . وهذه في الواقع لم تكن من الاهداف الرئيسية للحكومات خلال العهد الملكي . ذننا لا نجد مشاريع ثنائية وتعليلية منظمة ولا خطة ايجابية للخدمات الصحية والاجتماعية بطول هذه الفترة التي تبلغ حوالي (٢٥ سنة) .

ويؤيد ذلك آخر كتاب صادر من مديرية العشائر العامة بوزارة الداخلية قبيل ثورة تموز ١٩٥٥ عثرنا عليه في ملفات وزارة الداخلية الخاصة بمديرية العشائر العامة . وهو كتاب موجه الى كافة متصرفيات الالوية حول (موضوع توطين البدو الرحل) . بمعد (١٦١١٥) بتاريخ ١٥/١/١٩٥٧ .

ويتضح من هذا الكتاب بأن وزارة الداخلية بدأت تفكر في هذا التاريخ بضرورة الاهتمام في قضية توطين البدو الرحل . وفيما يلي نص الكتاب :

(بالنظر لما تعلقه هذه الوزارة من أهمية كبيرة على قضية توطين البدو الرحل واسكانهم وتوفير سبل الاستقرار والمعيشة لهم ووضع حد لما يقاسونه من ترحالهم الدائم فقد ارتأت الوزارة وضع خطة بنية رفع مستوى هؤلاء اجتماعيا واقتصاديا وتأمين السبل اللازمة لتأمين الأغراض التي تستهدفها . وتسهيذا لذلك نرجو تزويدنا بالمعلومات التالية لتسنى معالجة الموضوع على ضوء ما يصلنا من معلومات وافية قدر المستطاع .

١ - بيان عدد البدو الرحل والقبائل التي يتنوع إليها .

- ٢ - بيان الأراضي الأميرية التي يمكن رباها لتخصيصها لهم .
 - ٣ - إمكانية تدريبهم ولو بصورة ابتدائية على الحرث والسقي .
 - ٤ - إمكانية منحهم البذر للزراع واعطائهم من الحيوانات ما يمكن أن يستفيدوا منها .
 - ٥ - إمكانية اعفائهم من الضرائب لمدة لا تقل عن ١٥ سنة .
- ونرجو ان يردنا جوابكم بعد اجراء الدراسات اللازمة حول ما اوردناه اعلاه مع بيان ما لديكم من ملاحظات ومقترحات بشأن الموضوع) وقد ارسلت صورة من هذا الكتاب الى مديريات ادارة البادية الشمالية والجنوبية والى مديرية شرطة الجزيرة .
- ويتضح من هذا الكتاب بأن سياسة معينة حول توطين القبائل البدوية لم تكن موضوعا من قبل الحكومة العراقية حتى سنة ١٩٥٧ لأن كتاب مديرية العشائر العامة المذكورة يتضمن صراحة طلب معلومات اولية لاعطاء فكرة عن حالة القبائل البدوية والأراضي القابلة للزراع وإمكانية تدريبهم على الأعمال البدائية للحرث والسقي .
- ومن هذا يتضح بصورة قطعية بأن موضوع القبائل الرحل وتوطينهم لم يكن موضوع اهتمام الحكومات في العهد الملكي . وأن عمليات التوطين التي جرت قد حصلت بصورة غير مباشرة دون خطة لسياسة مرسومة من قبل الحكومة في هذا العهد .

(٢) سياسة التوطين في عهد الثورة :

وهذه الفترة هي الفترة الأخيرة الواقعة ما بين سنة ١٩٥٨ - ١٩٦٥ وهي التي تلت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى الحال الحاضر . وتتميز هذه بأهتمام واضح فيما يخص بالقبائل الرحل وسياسة التوطين . لقد أصدرت حكومة الثورة في سنة ١٩٥٨ قانون الإصلاح الزراعي الذي بمقتضاه حددت الملكية الزراعية ، وكان من نتيجة ذلك أن استولت الحكومة على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية التي

تسقى سحبا او بالواسطة ووزعت هذه الاراضي على عدد كبير من العشائر الأمر الذي جلب عددا من سكان العشائر الرحالة الى الاستقرار على الحياة الزراعية خصوصا ، في المناطق الواقعة في بادية الجزيرة في لواء الموصل ، وكذلك بعض العشائر المقيمة في لواء ديالى .

وقد اهتمت حكومة الثورة أيضا في حفر الآبار الارتوازية لتسهيل مهمة توطين القبائل الرحالة فقد تم حفر ٣٣١ بئرا ارتوازيا خلال سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ وقد بلغ عدد الآبار الارتوازية التي تم حفرها في سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ في كل من البادينين الشمالية والجنوبية ١١٢ بئرا فقط . بالإضافة الى انتهاء حفر ١٠٠ بئر في بادية الجزيرة في لواء الموصل خلال سنة ١٩٦٥ .

والغرض الرئيسي من مشروع حفر الآبار الارتوازية في مناطق البادية هو مساعدة البدو الرحل وتشجيعهم على الزراعة والاستقرار في الاراضي ، تمهيدا للقيام بأصلاحات اجتماعية تستهدف تعليمهم والاهتمام بتحسين صحتهم ، ومكافحة الامراض المتفشية بينهم خاصة (البجل) . ولقد وضعت مديرية الآبار الارتوازية التابعة لوزارة البلديات والشؤون القروية حديثا خطة يتم بمقتضاها انجاز حفر ١٠٠ بئرا سنويا حسب خطة الحكومة في توفير الحياة اللازمة لتوطين القبائل الرحل . ويظهر من كتاب صادر من مديرية الشؤون القروية العامة الى وزارة البلديات والشؤون القروية برقم ٧٠٩ بتاريخ ٢٠-١-١٩٦٥ . تضمن هذا الكتاب بعض المعلومات الخاصة بسياسة التوطين وما جاء بهذا التقرير ما يلي :

ان البدو يشكلون قسما من السكان لا يزالون مترحلين غير مستقرين وبسبب طبيعة اعمالهم التي يزاولونها . واذا اريد العناية بهم فلا بد من توطينهم والعمل على تهيئة عوامل الاستقرار لهم ، وهذا يتطلب ايجاد العمل الملائم لهم . ولما كان هؤلاء بعيدين عن الحضارة بما فيها الاعمال المتعلقة بهم فان اقرب المهن لهم الزراعة فلا بد من تهيئة العامل

الرئيسي لهذه المهمة وهو الماء في الأماكن التي توجد بها هذه الضيقة من السكان .

وقد ذهب التقرير الى ان الماء عامل اساسي في توطين وتطوير حياض البدو . ويظهر من هذا التقرير ايضا ان مجموع الآبار التي تم حفرها في سنة ١٩٦٥ في كل من البادية الشمالية والبادية الجنوبية وبادية الجزيرة حوالي (٢٨٣) بئرا .

ويظهر من اهتمام الحكومة بحفر الآبار الارتوازية على نطاق واسع في المناطق الصحراوية في مختلف البوادي بأن سياسة التوطين ترتكز على اساسين رئيسيين :

- ١ - توفير المياه اللازمة للزراعة عن طريق حفر الآبار الارتوازية .
 - ٢ - محاولة جذب القبائل الرحل الى التوطين وممارسة الزراعة في المناطق التي يتيسر بها الماء عن طريق الآبار الارتوازية .
- ويظهر من الجدول رقم (٥) ان مجموع الآبار الارتوازية التي تم حفرها في مختلف مناطق العراق بلغ (١٠٧٠) بئرا حتى سنة ١٩٦٤ بالإضافة الى حوالي ٣٠٠ بئرا تم حفرها في سنة ١٩٦٥ . موزعة على مختلف الالوية .

جدول رقم (٥)
يبين عدد الآبار الارتوازية الانتاجية في العراق
الى نهاية ١٩٦٤

عدد الآبار الارتوازية الانتاجية	الواء
المحفورة في اللواء	
٢٠٦	الموصل وبادية الجزيرة
١٣٧	اربيل
١١٣	كركوك
٣٧	سليمانية
٩٩	ديالى

١٣٧	يعبداد
١٤٣	الرمادي والبادية الشمالية
١٠٠	الديوانية والبادية الجنوبية
٣٢	كربلاء
٤٨	الحلة
١٥	الكوت
١	العمارة
٢	البصرة
١٠٧٠	المجموع

ويظهر من الجدول رقم (٥) ان مجموع الآبار الارتوازية المنتجة في البوادي يبلغ ٥٣٠ بئرا موزعة كما يلي :

٢٠٧	بئرا	—	بادية الجزيرة — موصل
١٤٣	=	—	البادية الشمالية — رمادي
٨٠		—	البادية الوسطى — كربلاء والحلة
١١٠		—	البادية الجنوبية — ديوانية
٥٣٠			المجموع الكلي

ويتضح من هذه الأرقام ان أكبر عيب من مشروع الآبار الارتوازية يخص منطقة البوادي حيث تقيم العشائر الرحالة ومن هذا يبدو ان سياسة الحكومة الآن فيما يخص بتوطين القبائل البدوية يستهدف :

- اولا : توفير المياه اللازمة للزراعة
 - ثانيا : تشجيع القبائل البدوية على ممارسة الزراعة .
- كل ذلك تمهيدا لتوطينهم وهو شرط اساسي للقيام بمشروعات اصلاح التربوية والصحية والاجتماعية الاخرى .

ويظهر من التقارير المختلفة التي جاءت نتيجة دراسات للجان المختلفة المكونة في وزارة الإصلاح الزراعي ووزارة الشؤون البلدية والقروية ان سياسة توطين القبائل الرحل في الحال العاضر تستهدف :

١ - توفير المياه اللازمة للزراعة وللشرب .

٢ - اعطاء الاراضي الصالحة للزراعة وتشجيعهم على الزراعة .

فالاستقرار شرط اساسي لا بد من توفره اولاً ، ثم تأمين الخدمات الاخرى بجميع انواعها من صحية وثقافية كخطوة ثانية بعد ان تنهيا عوامل الاستقرار وتحول العشائر الرحالة الى عشائر زراعية تقم على الاراضي الزراعية ، حينئذ يمكن تقديم الخدمات الاجتماعية لها كفتح المدارس والمستوصفات والخدمات الاجتماعية الاخرى .

ولقد اهتمت الحكومة بعد ثورة ١٩٥٨ على تأمين الناحية الادارية فشكلت بعض الاقضية والنواحي والادارة المحلية في البوادي . كما انها قامت ببعض المشاريع الصحية حيث فتحت المستوصفات والمدارس وكذلك بعض المراكز الاجتماعية لتأمين مساعدتهم . كما ان مديرية الآبار الارتوازية قامت بشكل محسوس في تنفيذ مشاريع حفر الآبار الارتوازية . ومن جملة الخطط الخاصة بمديرية الآبار الارتوازية وجود الآلات اللازمة والمعدات الضرورية التي تقوم سنوياً بانجاز (١٦ بئراً ارتوازيًا) في البادية الجنوبية و (٨ آبار) في البادية الشمالية كخطة دائمية ، بالإضافة الى مشاريع الحفر لهذه الآبار التي تقوم بها الشركات العالمية .

وقد جرت اتصالات في الفترة التي تلت ثورة ١٩٥٨ ما بين مختلف الوزارات ذات العلاقة في موضوع توطين القبائل الرحل واسكانهم . ومن التقارير المتيرة يظهر ان الرأي لدى المسؤولين قد استقر على سياسة معينة تستهدف تغير حياة القبائل الرحل وتشجيعهم على الاستيطان عن طريق بعض المشاريع التي تساعد على هذا الاستيطان . ومن هذه المشاريع التي اتخذتها الحكومة كخطوة اساسية هي :

- ١ - توزيع الاراضي الاميرية الصالحة للزراعة .
- ٢ - حفر الآبار الارثوآزية لتوفير المياه اللازمة للرى والشرب .
- ٣ - توسيع مشاريع الري لاجياء الاراضي الصالحة للزراعة .
- ٤ - اعفاء من يقوم بزراعة الاراضي من القبائل الرحالة من الضرائب .
- ٥ - تخصيص المراعي اللازمة للماشية .
- ٦ - توزيع المعونة الغذائية لهم .
- ٧ - توزيع مياه الشرب .

وقد قامت الحكومة ايضا باسكان بعض القبائل العربية في القرى الشمالية في سنة ١٩٦٣ كما انها اعطت البذور مجاناً لبعض العشائر الرحالة لمساعدتهم وتشجيعهم على زراعة الاراضي في المنطقة الشمالية في بادية الجزيرة في لواء الموصل .

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل ان قانون اصلاح الزراعي الصادر في سنة ١٩٥٨ بعد الثورة والذي بمقتضاه حددت الملكية الزراعية، قد ساعد كثيرا على عمليات التوطين لانه اوجد الملكيات الزراعية الصغيرة ، الامر الذي مكن كثيرا من افراد العشائر الرحالة على الاستيطان في زراعة الارض التي وزعت عليهم نتيجة لقانون اصلاح الزراعي المار ذكره .

وقد بلغ مجموع القطع الموزعة على الفلاحين بمقتضى قانون اصلاح الزراعي لغاية ٣١-٥-١٩٦٤ (٣٨٧٦٦ قطعة) تبلغ مساحتها حوالي (٢٢٠٣٥٠٢٢ دونم) وزعت على عدد من افراد العشائر يبلغ (١٩٣٣٣١ نسمة) .

وفيما يلي جدولاً يبين مقدار الاراضي الموزعة وعدد الافراد والمساحة المزروعة في كل لواء .

جدول رقم (٦)

خلاصة التوزيع الجارى في العراق حسب الوحدات الادارية
وعند العوائل ومجموع افراد العوائل لاراضي الاصلاح
الزراعي لغاية ١٩٦٤/٥/٢١ مقتبسة من مجلة
الاصلاح الزراعي الصادرة في ١٤/ تموز/ ١٩٦٤

اللسواء	عدد القطع الموزعة على الفلاحين	المساحة الموزعة بالدونم	مجموع افراد العوائل
الموصل	٧٨٣٥	٦٤٨٩٠٤	٢٩٥٢٢
اربيل	١٨٤٣	١٣٣٦٨٦	١٠٨٧٩
كركوك	٢٠٣٤	٢٢٦٢١٥	٩٦٩٢
السليمانية	١٥٤٩	٣٣٧٤٧	٨١٨٦
بغداد	٣٩٠٣	١٦٥٨٥٥	١٧٢٢٣
ديالى	١٥٧٢	٨٢٩٤٩	٧٢١٥
الحلة	٥٠٣	١٩٥٣١٣	٢٤٠٣٨
كربلاء	٧٢٢	١١٤١٥	٣٩٩٥
الرمادي	١٤٨	٦٢٢٦	٧٢٦
الكويت	١٠٧٥٧	٤٤٥١١٧	٥٣٦٦١
الديوانية	١٩٧٣	٥٧٥٨٦	١٠٦٧٩
الناصرية	—	—	—
العمارة	٧٧٠	١١١٥٦	٣٦١٨
البصرة	٧٧٠	٣٨٦٦	٣٨٨٣
	٣٨٧٦٦	٢٠٢٢٠٣٥	١٩٣٣٣١

هذا بالإضافة الى مساحات اخرى وزعت خلال سنة ١٩٦٥ .
هذه هي بصورة عامة الخطوط الرئيسية التي تقوم عليها سياسة
توطين القبائل الرحالة ، ولكن الامر لا يقف عند هذا الحد فأن هناك

مشاريع اخرى ساعدت على عمليات الاستيطان لكثير من القبائل الرحل قبل ثورة سنة ١٩٥٨ . وأن حركة التوطين جاءت نتيجة غير مباشرة لبعض مشاريع الري التي انجزتها الحكومة العراقية ابتداء من سنة ١٩٣٥ حتى ثورة تموز ١٩٥٨ .

وستعرض بإيجاز أهم هذه المشاريع التي ساعدت على توطين العشائر الرحل ، وبصورة خاصة مشاريع الري الكبرى التي أدت الى استصلاح مساحات من الاراضي الزراعية وسرت لها المياه اللازمة فجذبت هذه المشاريع عددا كبيرا من العشائر الرحالة فأستوطنوا على الزراعة يمارسونها بدلا من حياة التنقل وعدم الاستقرار . وسوف نتكلم عن مشاريع الري القائمة والتي يقتضاها تحول قسم من العشائر الرحالة الى حياة الاستقرار والزراعة . ثم نتكلم عن صناعة البترول وكيف هي الاخرى ساعدت على جذب عدد من العشائر الرحالة للعمل في شركات النفط فتحولوا الى عمال في هذه الشركات وتركوا حياة البداوة والتنقل وعدم الاستقرار .

اولا : مشاريع الري القائمة وعلاقتها بالتوطين :

ان مشاريع الري المختلفة قد ساعدت على توطين القبائل الرحالة عربية وكردية بصورة غير مباشرة . خاصة اذا اضفنا اليها قوانين الاصلاح الزراعي المختلفة كقانون تسوية حقوق الاراضي الصادر سنة ١٩٣١ وقانون الاصلاح الزراعي الصادر في سنة ١٩٥٨ بعد الثورة . لقد استهدفت مشاريع الري المختلفة والقوانين الخاصة بالاراضي تحقيق امرين :

- ١ - تحسين حياة سكان القبائل .
 - ٢ - احياء الاراضي الصالحة للزراعة بتوفير المياه اللازمة للري .
- ان هذه المشاريع قد تضافرت مع بعضها خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية فأدت الى نتائج على جانب كبير من الاهمية في موضوع

ولذلك سنت الحكومة في سنة ١٩٤٥ قانونا لاصلاح واستثمار اراضي البجيلة في لواء الكوت . وقد ساعد هذا القانون الى درجة كبيرة على استيطان بعض العشائر واستقرارها بعد ان وزعت عليهم اراضي للزراعة ، وقد نجحت هذه التجربة اذ ساعدت على استقرار بعض العشائر ومكنتهم من تلك الارض وممارسة الزراعة ، وان قسما من العشائر الرحالة قد استقرت وتحولت الى الزراعة بعد انجاز هذا المشروع .

وسنحت الان بعض المشاريع المهمة الخاصة بالري والاراضي الزراعية خلال العشرين سنة الماضية لتري كيف اثرت هذه المشاريع في كل من استقرار العشائر التي لم تكن مستقرة من قبل وفي توطيد العشائر الرحالة اذ تحولت الى الزراعة واستقرت عليها .

(١) مشروع البجيلة :

اسس هذا المشروع في لواء الكوت . وبعد صدور قانون استثمار اراضي البجيلة الصادر سنة ١٩٤٥ وبمقتضى هذا القانون اسس مشروع للري ووزعت الاراضي على الفلاحين وبلغت مساحة الاراضي التي وزعت بمقتضى هذا المشروع حوالي (٢٥٠٠٠٠٠ دونم) وقد وزعت هذه الاراضي على عدد من افراد العشائر يبلغ حوالي (١٣١٧ شخصا) .

(٢) مشروع اللطيفية :

ويقع هذا المشروع في لواء الكوت وقد وزعت بمقتضى هذا المشروع مساحات من الاراضي الزراعية تبلغ (٢٥٠٠٠٠ دونم) وزعت على عدد من الفلاحين يبلغ (٤٦٥ شخصا) على معدل (٥٠ دونم) للشخص الواحد .

(٣) مشروع الزبيدية :

ويقع هذا المشروع في لواء الكوت وقد وزعت حوالي (٣٤٠٠٠٠

دونم) على عدد من الفلاحين يبلغ حوالي (١٣١٧ شخص) بمعدل (١٠٠) دونم للشخص الواحد .

وبعد ان نجح مشروع الدجيلة في تحقيق الاهداف الرئيسية وهو استصلاح الاراضي واستقرار العشائر على الزراعة واستثمار الارض ، شرعت الحكومة في سنة ١٩٥١ قانونا يسمى (قانون اصلاح واستثمار الاراضي الاميرية) وبمقتضى هذا القانون خضعت جميع الاراضي الاميرية الصرفة في جميع العراق لاحكامه . ويعتبر هذا القانون من اهم القوانين التي عالجت اصلاح الاراضي واستقرار العشائر . ومن اهم اهداف هذا القانون هي :

(أ) اصلاح واستثمار الاراضي الاميرية الصرفة - اي التي تمتلكها الدولة .

(ب) توسيع مساحة الاراضي الصالحة للزراعة .

(ج) تمليك الفلاحين من افراد العشائر مساحة من الاراضي الزراعية لاستثمارها .

(د) خلق طبقة من ملاك الاراضي الصغار .

(هـ) مساعدة العشائر الغير مستقرة على الاستقرار وممارسة الزراعة على الاراضي التي توزع عليهم .

وقد وزعت بمقتضى هذا القانون مساحات كبيرة في كل من لواء بغداد والحلة وديالى والرمادي والموصل واربيل وكركوك .

وقد ساعد ذلك على توطين عدد كبير من القبائل الرحل واستقرار البعض الاخر الذين لم يكونوا قبائل رحل . كما ان انجاز هذه المشاريع ساعد على اثناء المدارس والمستوصفات ومراكز الشرطة وكذلك اثناء بعض المراكز الاجتماعية مع الوحدات الصحية لتقديم الخدمات اللازمة لهم .

وتنتيجة لهذه المشاريع فان مساحات الاراضي المزروعة قد ارتفعت عما كانت عليه قبلا ، كما ان بعض العشائر قد استقرت وبعضها قد توطن

على الزراعة وخاصة من العشائر الرحالة .
 ولقد ساعدت مشاريع اخرى على اصلاح مساحات من الاراضي
 القابلة للزراعة واهم هذه المشاريع ما يأتي :
 مشروع الحويجة في لواء كركوك .
 مشروع المييب في لواء الحلة .
 مشروع الرميثة في لواء الديوانية .
 مشروع شط الفغارة ومشروع الثرثار ومشروع دربندخان .
 سد دوكان وسد بختة .

وهذه هي اهم مشاريع الري والتي ادت الى نتائج مهمة جدا في
 عمليات التوطين والاستقرار للعشائر الرحالة والعشائر الغير مستقرة .
 واهم هذه النتائج :

١- ارتفاع نسبة الاراضي المستغلة للزراعة اذ قد بلغت
 (٢٥٨٦٠٠٠٠٠٠٠ دونم) بينما كانت هذه المساحة
 (١٢٧٠٠٠٠٠٠٠٠ دونم) قبل انجاز هذه المشاريع .

٢- ساعدت هذه المشاريع على استقرار بعض العشائر ورفع
 مستواهم المعاشي وتحسين حالتهم الاجتماعية .

هذا وان مشاريع الاصلاح الزراعي قد اعطيت اهمية خاصة بعد
 ثورة ١٩٥٨ فقد شرعت حكومة الثورة القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨
 الخاص بالاصلاح الزراعي وقد حددت ملكية الاراضي بـ (١٠٠٠
 دونم) كحد اعلى للملكية الزراعية . وان الزيادة قد استولت عليها
 الحكومة ووزعت على الفلاحين بنسبة ٣٠ دونم كحد ادنى و٦٠ دونم
 كحد اعلى للاراضي التي تسقى سبعا او بالواسطة و١٢٠ دونم للاراضي
 التي تعتمد على الامطار وتزرع ديماء .

وقد ادى هذا القانون الى نتائج مهمة من حيث توطين القبائل
 الرحل في بعض مناطق العراق وبصورة خاصة في البادية الشمالية في
 منطقة الجزيرة وبعض الالوية الشمالية . وقد وزعت حوالي

(٢٠٣٥-٢٢٢٠٢٢ دونم) في مختلف انحاء العراق على عدد من الفلاحين يبلغ (١٩٣٣٣١ نسمة) ومن هذا المجموع عدد كبير من القبائل الرحل حيث استوطنوا على الزراعة في المناطق الشمالية والوسطى .

ومما تجب ملاحظته ان جميع الفلاحين في العراق يرجعون الى قبائل مختلفة وقد توصلت هذه القبائل الرحالة في ازمة مختلفة ولكن حركة التوطن هذه ارتفعت نسبتها ابتداء من سنة ١٩٣١ بعد صدور قانون تسوية حقوق الاراضي . ثم استمرت عمليات توطین العشائر الرحل في سيرها بعد سنة ١٩٣٥ حتى الحال الحاضر . ولكن نسبة توطن هذه العشائر قد ازدادت في العشرين سنة الاخيرة بعد انجاز مشاريع الري الكبرى التي سبق واشرفنا اليها . وربما كانت نية لهذا التوطن قد حصلت بعد ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ نتيجة لقانون الاصلاح الزراعي الجديد ، ولسياسة الحكومة في معالجة مشكلة العشائر الرحل وتوطينهم . وعلى الرغم من ان الاحصائيات الخاصة بعدد القبائل الرحالة التي استوطنت فعلا بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ليست متيسرة ولكننا نستطيع ان نقدر بأن العدد كبير اعتمادا على نسبة الاراضي التي وزعت في المنطقة الشمالية وبصورة خاصة في بادية الجزيرة بلواء الموصل وكذلك بالالوية الشمالية في كركوك واربيل .

اتنا اذا اعتبرنا الارقام الخاصة بالقبائل الرحل التي اشارت اليها بعض التقارير والتي وردت عرضا في بعض المنشورات نجد ان عدد القبائل الرحالة الخاصة بمناطق البادية الشمالية والجنوبية وبادية الجزيرة من العشائر العربية الرحالة مضافا اليها العشائر الكردية في الالوية الاربعة الشمالية ، الموصل ، كركوك ، اربيل ، السليمانية . نجد ان مجموع القبائل الرحالة جميعا يبلغ حوالي ١٢٢٧٣٥ تقريبا في سنة ١٩٣١ حسب المعلومات المتوفرة لهذه المنطقة والتي جاءت عرضا في بعض التقارير ، فاذا اخذنا هذا الرقم على انه رقما تقريبا لغرض مقارنة احصائية غير دقيقة وقارنا هذا العدد بالارقام المتوفرة لدينا لاحصائية

النفوس العامة الصادرة في سنة ١٩٥٧ من مديرية النفوس العامة في وزارة الداخلية ، نجد ان عدد نفوس العشائر الرحالة لمنطقة البادية الشمالية والجنوبية وبادية الجزيرة يبلغ ٧٧٠٧٣٥ نسمة للعشائر العربية الرحالة ، واذا اضفنا لها عدد نفوس العشائر الكردية الرحالة لالوية الموصل وكركوك واربيل والسليمانية استنادا الى نفس الاحصائية الخاصة بالنفوس لسنة ١٩٥٧ والتي تبلغ ٣٢٩٠٢ نسمة نجد ان مجموع القبائل الرحالة لهذه المنطقة في سنة ١٩٥٧ يبلغ ١١٠٠٧٣٥ نسمة فنجد ان الفرق بين سكان القبائل الرحالة للمنطقة الشمالية في سنة ١٩٣١ ونفوس القبائل الرحالة لنفس المنطقة في سنة ١٩٥٧ يبلغ حوالي (١٢٠٠٠ نسمة) .

ان الارقام الخاصة بعدد نفوس القبائل الرحالة لسنة ١٩٣١ غير صحيح لان الاحصائيات غير متيسرة . ولكن يمكن اعتبار هذا الرقم تقريبا فنستدل من ذلك ان نسبة النقص في عدد العشائر الرحالة العربية والكردية يبلغ ١٢٠٠٠ نسمة خلال مدة خمسة وعشرين سنة وهذا يعني ان نسبة التوطن السنوية للعشائر الرحالة للمنطقة الشمالية يبلغ حوالي ٦٠٠ شخص سنويا .

ونستدل من ذلك ان عملية التوطن مستمرة بطريقة غير مباشرة ومباشرة ايضا فالفترة التي سبقت ثورة ١٩٥٨ كانت الاجراءات المختلفة والمشاريع الخاصة باصلاح الاراضي قد ساعدت على توطين بعض القبائل الرحل واستقرار القبائل غير الرحل بصورة غير مباشرة .

واما الاجراءات المتبعة والسياسة التي اتبعتها الحكومة بعد الثورة كانت عمليات التوطين للقبائل الرحالة تجري بصورة مباشرة ولو انها بطيئة ولكنها نسبيا اوسع نطاقا من قبل . ولقد بلغ عدد نفوس القبائل المتوطنة في العراق حسب تسجيل النفوس لعام ١٩٥٧ بعد اجراء التعديل اللازم عليها (نحو ١٣٥٢٦٣٣) نسمة موزعين على مختلف الالوية وعلى مختلف مناطق البادية كما هو واضح في الجدول الاتي :

جدول رقم (٧)

بين العشائر المتوطنة (مقتبسة من النليل العام لتسجيل النفوس

عام ١٩٥٧) بعد اجراء تعديل اللازم عليها حسب

توزيعهم على الاقوية

العدد	اللقواء	التسلسل
٢٣٤٢٢١	الموصل	١
٩٢٥٨٨	الليمانية	٢
٨٣٧٨٠	اريسل	٣
١٠٤٤٣١	كر كوك	٤
٣٦٩٢٣	ديالى	٥
٧٩٥٣٧	الديلم	٦
٨٣١٠٨	بغداد	٧
٧٤٢٧٨	الكوت	٨
١٠٣١٧٠	الحلة	٩
١٣٥٥٨	كربلاء	١٠
١٦٣٣٤٣	الديوانية	١١
١٠٤٢٤٠	العمارة	١٢
٩٢٢٣٣	المنتفك	١٣
٧٠٩٩٩	البصرة	١٤
١٣٥١٨	بادية الجزيرة	١٥
٨٥٠	البادية الشمالية	١٦
١٨٣٩	البادية الجنوبية	١٧
١٣٥٢٦٢٣	المجموع	

ان هذه الاحصائيات هي الوحيدة من نوعها اذ لم نثر على اية احصائيات رسمية بخصوص القبائل المتوطنة وعدد نفوسها صادرة قبل سنة ١٩٥٧ . وقد اعلننا مدير النفوس العام بصورة شفوية (بأن لا توجد احصائيات من هذا النوع صادرة قبل سنة ١٩٥٧) .

ويجري العمل من قبل الشعب المختلفة في مديرية النفوس العامة في الحال الحاضر لاجراء احصاء للنفوس لسنة ١٩٦٥ في تشرين الاول المقبل وسوف يشمل هذا الاحصاء معلومات مفصلة عن القبائل الرحل والقبائل المتوطنة . وعلى اية حال فإن المعلومات التي استندنا عليها في هذا البحث قد استمدت من الاحصائيات المتيصرة من الدليل المصام لتسجيل النفوس لعام ١٩٥٧ وهي النشرة الرسمية للحكومة العراقية . بالاضافة الى بعض التقارير الرسمية المتيصرة في مختلف الوزارت كما سبق واشرنا .

ويمكن استخلاص السياسة العامة لموضوع توطين القبائل الرحل من التقارير المختلفة التي تيسرت ليدنا والمراسلات الدائرة بين مختلف الوزارات ابتداء من سنة ١٩٥٧ - ١٩٦٥ فيما يلي :

١ - تشير التقارير صراحة بأن الماء امر ضروري في عملية توطين البدو الرحل .

٢ - ولتأمين ذلك تشير التقارير الى ضرورة الاهتمام بحفر الابار الارنوازية .

٣ - تشجيع هذه القبائل الرحل على الزراعة عن طريق الارشاد الزراعي وتهيئة الفوازم والمعدات الزراعية الضرورية .

٤ - تأمين الخدمات العامة بجميع انواعها الاجتماعية والصحية والثقافية .

هذا ما ورد في تقرير رسمي صادر من مديرية الشؤون البلدية والقروية موجه الى مديرية الشؤون البلدية والقروية بتاريخ ١٠-١-١٩٦٥ وهو احدث تقرير عثرنا عليه .

وفي تقرير آخر صادر من وزارة الداخلية من المفتشين الاداريين في سنة ١٩٦٣ اذ قد شكلت لجنة (لدراسة موضوع البدو الرحل وايجاد الحلول العملية التي يمكن اتخاذها لوضع الحلول نهائيا) .
وقد جاءت بعض المقترحات صادرة من لجنة مؤلفة في وزارة الاصلاح الزراعي سنة ١٩٦٢ . وملخص مقترحات لجنة وزارة الداخلية المشار اليها المشكلة في سنة ١٩٦٣ ما يلي :

- ١ - ضرورة ايجاد المراعي للقبائل الرحالة
- ٢ - توزيع الاراضي الصالحة للزراعة على افراد هذه القبائل .
- ٣ - حفر الآبار الارتوازية لتوفير المياه .
- ٤ - تسليفهم من قبل الحكومة لمساعدتهم على القيام بأعمال الزراعة .
- ويبدو من هذه التقارير المختلفة بأن اهم هدف واضح لسياسة توطين القبائل الرحل هو :

- ١ - أسكانهم بصورة دائمية في منطقة معينة .
- ٢ - تشجيعهم بوسائل على ممارسة الزراعة .
- ٣ - مساعدتهم ماليا للقيام بهذه الاعمال .
- ٤ - توفير المياه عن طريق حفر الآبار الارتوازية .
- ٥ - القيام بالخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية بعد استقرارهم وتوطينهم في مكان ثابت .

ويظهر من مراسلات دائرة بين متصرفي الالوية ووزارة الداخلية في سنة ١٩٥٧ بأن معظم العشائر الرحالة في بعض المناطق قد استوطن كعشائر الجاف الكردية في لواء كركوك . اذ يشير تقرير متصرفية لواء كركوك الصادر في سنة ١٩٥٧ بأن معظم العشائر الرحالة استوطنت في قضاء كفري يارسون الزراعة وتربية الحيوانات .

ويؤيد تقرير اخر من مديرية شرطة البادية الشمالية بمنطقة الجزيرة في سنة ١٩٥٧ يشير هذا التقرير بأن (معظم اراضي الجزيرة تزرع من

قبل عشائر شمر واهالي الموصل) • وهذا يعني بأن بعض عشائر شمر قد استولن على الزراعة في منطقة البادية الشمالية في الجزيرة •

ومن تقرير صادر ايضا من متصرفية لواء كربلاء في سنة ١٩٥٧ جاء فيه (لا توجد في هذا اللواء اراضي اميرية صالحة للزراعة لانها صحراوية لا وجود للماء فيها سوى العيون • كما انه لا توجد دراسات حول وجود الماء عن طريق الآبار حتى الان) • ويذكر التقرير ايضا بأن معظم افراد العشائر يشتغلون بالزراعة •

كما يظهر من الاحصائية الخاصة بعدد الآبار الارتوازية الانتاجية المحفورة في العراق حتى سنة ١٩٦٤ بأن عدد الآبار الارتوازية المحفورة في اللواء يبلغ (٣٢ بئرا) وهذا يعني بأن المياه متوفرة وما لا شك فيه ان حفر الآبار قد ساعد بصورة اكيدة على توطين بعض هذه القبائل الرحل التي يبلغ عددها في هذا اللواء حوالي (١٧٥٥٠) حسب احصائية النفوس لسنة ١٩٥٧ • ولا شك ان هذا المدد قد قل في الآونة الاخيرة بعد سنة ١٩٥٧ حتى الان لاستيطان بعض القبائل الرحالة بعد توزيع الاراضي عليهم نتيجة لقانون اصلاح الزراعي الصادر بعد ثورة ١٩٥٨ • ومع ذلك فليست لدينا احصائية رسمية لمعرفة نسبة الذين قد توطنوا في السبع سنوات الماضية • ولكن يظهر من احصائية خاصة بتوزيع اراضي اصلاح الزراعي التي تمت في ٣١ - ٥ - ١٩٦٤ الصادرة في ١٤ تموز ١٩٦٤ ان مجموع القطع التي وزعت على الفلاحين بلغ ٧٢٢ قطعة وزعت على عدد يبلغ (٣٩١٥ نسمة) ولا شك ان قسما من افراد هذه القبائل من العشائر الرحالة قد اصابها نصيب من التوزيع فاستقرت على الزراعة كعمل اساسي •

هذا هو استعراض عام لمختلف مظاهر سياسة توطين القبائل الرحل في العراق واهم المشاريع القائمة والتي ادت الى عمليات التوطين للقبائل الرحل بصورة غير مباشرة •

والواقع ان جميع التقارير والمقترحات رغم انها تضمنت بعض
وجهات نظرية فيما يخص التوطين القبائل الرحالة بالعراق الا انها
لا تعكس سياسة مدروسة قائمة على البحث والاستقصاء الدقيق . كما
انها لا تضع الخطوط الرئيسية لبرامج يمكن بمقتضاها تنفيذ عملية
التوطين التي هي في الواقع عملية (نقل وتحويل اجتماعي دقيق) .

التقسيم الرابع

خاتمة البحث

ان مراجعة المعلومات التي تفسنها هذا البحث وتحليلها بطريقة علمية تؤدي الى النتائج التالية وهي الأكثر اهمية من غيرها :

١ - ان سياسة مدروسة على أسس علمية لتوطين القبائل الرحل لم تكن موضع نظر الحكومات في عهد الانتداب وفي العهد الملكي حتى سنة ١٩٥٨ وهو تاريخ الثورة حيث نجد تقارير تشير صراحة على اهتمام حكومة الثورة في موضوع القبائل الرحل ، وهذه السياسة واضحة في بعض الاجراءات العملية التي اتخذتها الحكومة في سبيل توطين هذه العشائر .

٢ - ان اجراءات فعالة قد اتخذتها الحكومة العراقية في الثلاثين سنة الماضية أدت الى توطين بعض هذه العشائر بطريقة غير مباشرة ساعدت عليها المشاريع كمشاريع الري الكبرى وقانون استثمار الاراضي وغيرها مما اشرنا اليه في سياق البحث وخاصة القوانين الصادرة في سنة ١٩٤٥ . ١٩٥١ . ١٩٥٨ .

٣ - لقد ادى تطور صناعة النفط واتساع نطاقها في مختلف المناطق بالعراق في كركوك وفي الموصل والبصرة على اقبال عدد كبير من سكان القبائل الرحل على تبديل حياة البداوة والاستقرار في العمل في مناطق صناعة النفط .

٤ - ان اجراءات جديدة واسعة النطاق مستندة على خطة مرسومة ومناهج علمية لاسكان القبائل الرحل وتحسين احوالهم الاجتماعية والاقتصادية لازالت غير متيرة لحد الآن .

٥ - ان الاجراءات القانونية التي اتخذتها الحكومة في مختلف الادوار فيما يخص بقوانين اصلاح الاراضي ومشاريع الري ساعدت على حل مشكلة الارض وحل مشكلة الري فساعد ذلك على عملية التوطين .

٦ - ان بناء السدود الكبرى ومشاريع الري أدت الى توفير اراضي واسعة للزراعة مما يسهل عملية التوطين .

٧ - ان تأسيس المدارس والمستوصفات والمراكز الاجتماعية ساعد على تحسين حياة القبائل شبه المتقرة وجعلها تفضل حياة الاستقرار عن غيرها نظرا للفوائد التي نجت عن هذه الخدمات .

٨ - ان بعض المشاريع كشروع الدجلة الخاص باصلاح واستثمار الاراضي ساعد على نمو بعض الصناعات البسيطة ، كالنسيج . والنجارة وهذه الصناعات البسيطة كانت قد اُسست بمعرفة خبراء من المنظمات الدولية .

بعض التوصيات والمقترحات

في ضوء القيم الحضارية والاجتماعية للقبائل الرحل خاصة (البدوية) منها فإن أية سياسة أو خطة أو منهج يوضع لغرض معالجة مشكلة الاستيطان لابد وأن تؤخذ الخصائص الشخصية للفرد البدوي بنظر الاعتبار في هذا الخصوص .

ان البدوي يتميزون بكونهم (محافظين) وأنهم مرتبطين بدرجة قوية بهذه القيم التي عاشوا عليها منذ أقدم العصور .

وتلبي ذلك فلا بد وأن تقوم سياسة التوطين على مناهج تستند على هذه القيم . وهذا يعني أن يوضع المنهج مراعي (الاعتبار الاجتماعي النفسي) وبوجهة نظر البدوي في عملية الاصلاح . وعلى هذا فإن دراسة الخصائص الشخصية بطريقة عملية أمر ضروري لوضع منهج للتوطين

يؤدي الى النتائج المتوخاة منه دون تعقيد أو تمثر .
واننا في الواقع لا نعرف معلومات دقيقة عن استعداد البدو
لتوشن وماهي التطورات التي حدثت في الحياة الفكرية للبدو بعد
انتشار وسائل الاذاعة كالراديو والمجلات والتلفزيون والسيارات .
حيث أن انتشار هذه الوسائل لا بد وأن اثرت في الحياة الفكرية للبدو
وليس باستطاعتنا معرفة ذلك لعدم توفر المعلومات لدينا . أن اتصالات
البدو في المناطق الريفية والمسن قد زادت في الحال الحاضر لتوفر
وسائل النقل ، لذلك فإن حالتهم قد تغيرت عما كانت عليه خاصة وأن
عددا كبيرا منهم قد توطن على الزراعة وقسم في مناطق صناعة النفط
فزاد الاتصال بين الرحل والتموطنين وهذا الاتصال لا بد وأن يؤثر في
تفكير البدو الرحل بشكل أو بآخر نتيجة لهذا الاتصال .

وربما يكون من الافضل أن تجري عملية التوطن على مرحلتين :
١ - مرحلة التوطن على الزراعة وتربية الحيوانات وهذا يمكن
تحقيقه عن طريق منحهم الارض على أساس الملكية بدون مقابل .
وهذا ميسر لأن الاراضي الصالحة للزراعة في العراق كثيرة وهي

تقع في مختلف المناطق في الشمال والوسط والجنوب .
٢ - ثم بالإمكان أيضا تشجيعهم على تربية الحيوانات وبعض
الصناعات الخاصة بالنسيج خاصة بالنسبة للقبائل الكردية الرحالة .
فاذا ما تحققت هاتين المرحلتين فإن أمر التوطن يصبح سهلا .
لأن استقرارا تاما لا يمكن تحقيقه بوقت قصير . ان البدو الرحل
ليس باستطاعتهم بهذا حياة البداوة بسهولة إذ أنهم يحتفظون بحنين الى
الصحراء يدفعهم شعور خاص للرجوع لها .

وربما يكون من الافضل أن تستهدف سياسة التوطن وبرامج
التطبيق ابقاءهم قريين من ظروفهم الاجتماعية الخاصة . هذا وأن حفر
الآبار الارتوازية على نطاق واسع في مناطق ليست بعيدة عن الارياف
سياعد الى درجة كبيرة على التوطن والاستقرار على حياة الزراعة

وتربية الحيوانات وبعد أن يتحقق الاستقرار يمكن تطبيق خطة للإصلاح الثقافي والاجتماعي والصحي والاقتصادي بشكل منظم لتغير حياتهم الى حياة تودها مظاهر المدنية الحديثة الى حد ما .
وحينئذ يمكن تأسيس المدارس والمستوصفات والمراكز الاجتماعية لاداء الخدمات المختلفة لهذه الفئة من السكان التي تعتبر معزولة وأن المجتمع لا يستفيد منها شيئا .

فاذا ما استقرت القبائل الرحل وتوطئت يمكن انشاء المدارس الصناعية للتعليم الصناعي للشبان .

كما ان النظام الاداري يجب أن يكون بسيطا وأن يكون الاشخاص القائمين في الادارة مدربين على التعامل مع البدو ولهم الملم واسع بطبيعة حياتهم وخصائصهم الشخصية ليكونوا قادرين على ادارة شؤونهم .
ان من طبيعة البدوى عدم تقبل السيطرة والرضوخ للحياة المدنية وتقاليدها ووسائل الضبط فيها . وكذلك لا ينصاع لاوامر الحكومة بسهولة ، وعلى هذا فإنه يحتاج الى ادارة خاصة وأشخاص لهم دراية باحوالهم قادرين على تفهم مطالبهم .

ان القبائل الرحل في تناقض مستمر ، وعلى هذا فإن علاج مشكلتهم ووضع سياسة لتوطينهم واصلاح احوالهم الاجتماعية ، والاقتصادية والثقافية والصحية لا يحتاج الى مجهود كبير . ويمكن تحقيق الاستقرار والتوطين والاصلاح اللازم بوقت قصير اذا ما وضعت خطة حكيمة وبرامج مدروسة وربما يمكن علاج هذه المشكلة بفترة من الزمن لا تتجاوز خمسة وعشرين سنة .

انتهى الطبع بتاريخ ٢٠-٧-١٩٦٥

القسم الاول :

٣	مقدمة عامة
١٣	البدو ومياسة التوطين في العراق
١٦	(١) سكان العراق
١٧	(٢) التوزيع الجغرافي للبادية
١٧	منطقة البادية الشمالية
١٨	منطقة البادية الجنوبية
١٨	منطقة البادية الوسطى
١٩	جدول رقم (١)
١٩	جدول رقم (٢)
٢٠	(٣) الحدود الجغرافية
٢١	(٤) حركة التنقل للقبائل الرحالة
٢٣	(٥) عوامل تنقل البدو
٢٤	(٦) الحرف التي يشتغل فيها البدو
٢٦	(٧) الارض
٢٨	(٨) نظام ملكية الارض
٢٧	(١) العشائر الرحالة
٢٨	(٢) العشائر المستوطنة
٢٨	(١) الاراضي الاميرية الصرفة
٢٩	(٢) الاراضي الخاصة المملوكة الصرفة
٢٩	(٣) الاراضي الممنوحة باللزامة
٢٩	(٤) اراضي الوقف
٣١	(٩) التقاليد العشائرية والقانون
٣٣	(١٠) الادارة
٣٥	جدول رقم (٣)

القسم الثاني :

٤١	سياسة الاستيطان
٤٣	(١) العشائر المتوطنة
٤٣	(٢) العشائر الرحالة
٤٤	جدول رقم (٤)
٤٧	(١) البادية الشمالية
٤٨	(٢) البادية الجنوبية
٤٨	(٣) البادية الوسطى
٤٩	(أ) العشائر الكردية المتوطنة
٤٩	(ب) العشائر الكردية شبه الرحالة
٥١	(١) الحالة الاجتماعية
٥٣	(٢) الحالة الاقتصادية
٥٤	(٣) الحالة السياسية

القسم الثالث :

٥٦	سياسة توطين البدو في العراق
٥٧	(١) فترة الاحتلال
٥٧	(٢) فترة الحكم الوطني
٦٠	(٣) سياسة التوطين في عهد الثورة
٦٢	جدول رقم (٥)
٦٦	جدول رقم (٦)
٦٧	مشاريع الري القائمة وعلاقتها بالتوطين
٦٥	(١) مشروع النجيلة
٦٥	(٢) مشروع اللطيفية
٦٥	(٣) مشروع الزبيدية
٧٤	جدول رقم (٧)

القسم الرابع :

٧٩	خاتمة البحث
٨٠	بعض التوصيات والمقترحات